مدينة تحت الحصار، أطفال في مرمى النيران

الجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبتها قوات الدعم السريع في شمال دارفور

منظمة العفو الدولية

منظمة العفو الدولية هى حركة تضم 10 ملايين شخص، تعمل على استنهاض مشاعر التعاطف الإنسانى لدى كل شخص، وتقوم بحملات من أجل التغيير حتى نتمكن جميعا من التمتع بحقوقنا الإنسانية. وتتمثل رؤيتنا فى عالم يفى فيه من هم فى السلطة بوعودهم ويحترمون القانون الدولى، ويخضعون للمساءلة. نحن مستقلون عن أى حكومة أو عقيدة سياسية أو مصلحة اقتصادية أو دين، ويتم تمويلنا بشكل أساسى من قبل أعضائنا والتبرعات الفردية. ونؤمن أن العمل بالتضامن والتعاطف مع الناس فى كل مكان يمكن أن يغير مجتمعاتنا نحو الأفضل.

© حقوق النشر محفوظة لمنظمة العفو الدولية، 2026

ما لم يذكر خلاف ذلك فإن محتوى المادة الوارد في هذه الوثيقة محمي بموجب رخصة المشاع الإبداعي (يجب نسب المادة إلى منظمة العفو الدولية، ويحظر استخدام المادة لأية أغراض تجارية، ويحظر إجراء أي تعديل أو اجتراء في المادة أو نشر أو عرض مواد أخرى مستقاة منها، رخصة دولية 4).

https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/legalcode

لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة صفحة الأذونات على موقعنا:
www.amnesty.org/ar

وإذا نسبت حقوق النشر إلى جهة غير منظمة العفو الدولية، فإن هذه المادة تكون غير خاضعة لرخصة المشاع الإبداعي.

الطبعة الأولى 2026
الناشر: منظمة العفو الدولية، شركة محدودة
Peter Benenson House, 1 Easton Street
London WC1X 0DW, UK

رقم الوثيقة: AFR 54/1116/2026
اللغة الأصلية: الإنجليزية
amnesty.org/ar

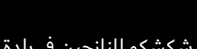

صورة الغلاف: أطفال يلعبون في مخيم شكشكو للنازحين في بلدة طويلة بالسودان، في يناير/كانون الثاني 2026. تفيد التقارير بأن طويلة تستضيف 800,000 نازح، معظمهم من مدينة الفاشر. © خاص

منظمة العفو الدولية

قائمة المحتويات

خريطة السودان **4**

ملخص تنفيذي **5**

إحكام الخناق على الفاشر: الاستيلاء التدريجي 7

أنماط الانتهاك 13

الإجراءات اللازمة 20

توصيات **22**

↑ تُظهر الخريطة أعلاه ولاية شمال دارفور، بالإضافة إلى المدن والبلدات الرئيسية فيها.

ملخص تنفيذي

خلال قرابة ثلاث سنوات من النزاع الوحشي، تعرض المدنيون في شمال دارفور للاحتجاز غير المشروع، والتعذيب، والقتل على نطاق هائل؛ واغتُصبت النساء والفتيات، وأُخضعن للاستعباد الجنسي بالإكراه. ولم يكن الضحايا من الأطفال من الأضرار الجانبية لهذا العنف، بل كانوا في كثير من الأحيان مستهدفين عمدًا.

يوثق هذا التقرير وقائع الاستيلاء البطيء والعنيف على إقليم شمال دارفور، وعاصمته الفاشر، من جانب قوات الدعم السريع، في أعقاب اندلاع القتال بين هذه القوة والقوات المسلحة السودانية في أبريل/نيسان 2023. وأدت هذه الانتهاكات، التي ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية بموجب القانون الدولي، إلى نزوح مئات الآلاف من الأطفال، مما عرضهم للموت والإصابة خلال الهجمات أو أثناء الفرار منها؛ وصار ما لا يعد ولا يحصى من الأطفال في عداد اليتامى.

اندلعت الأزمة التي تدور رحاها حاليًا في السودان على خلفية عقود من النزاع المسلّح الذي شهده هذا البلد. وعندما تصاعدت أعمال العنف الواسعة في أبريل/نيسان 2023 بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع (وهي قوة تابعة للحكومة سابقًا)، تركز القتال في العاصمة الخرطوم؛ لكنه ما يلبث أن امتد إلى سائر أنحاء البلاد، بما فيها دارفور، وهو إقليم على الحدود الغربية مع تشاد، مزقته دوامات النزاع المتتالية منذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. ولم يحل شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2023 حتى كانت قوات الدعم السريع قد بسطت سيطرتها على أربع من عواصم الولايات الخمس التي يتألف منها إقليم دارفور.

ظلت الفاشر هي المدينة الوحيدة الصامدة والمعقل الرئيسي الأخير في دارفور للقوات المسلحة السودانية وتحالف القوات المشتركة (وهو تحالف من الجماعات المسلحة المحلية التي ينتمي معظم أعضائها إلى مجموعة الزغاوة الإثنية). وتكتسي المنطقة أهمية استراتيجية بالغة بفضل ما تزخر به من الاحتياطيات الضخمة من الذهب، وموقعها المتميز باعتبارها مركزًا جغرافيًا يربط دارفور بليبيا وتشاد على امتداد طرق التجارة عبر منطقة الصحراء الكبرى. لذا أصبح الإقليم غنيمة ثمينة تحرص قوات الدعم السريع على أن تظفر بها مهما كان الثمن - وهو الأمر الذي تيسر بفضل التدفق المطرد للأسلحة وغيرها من العتاد من داعميها الأجانب، وعلى رأسهم الإمارات العربية المتحدة.

بدءًا من عام 2024، شنت قوات الدعم السريع هجماتها على القرى والبلدات ومخيمات النزوح حول الفاشر، وأحرقتها، مما أجبر المدنيين على الفرار؛ ثم ضربت هذه القوات حصارًا على المدينة من مايو/أيار 2024 إلى أكتوبر/تشرين الأول 2025، مما أدى إلى تقليص المواد الغذائية والمساعدات، وتفشي المجاعة. وعندما استولت قوات الدعم السريع على الفاشر في 26 أكتوبر/تشرين الأول 2025، اعترض مقاتلوها المدنيين الذين حاولوا الفرار من المدينة، وأعدموهم وعذبوهم، في حين قتلوا آخرين داخل

المدينة، بما في ذلك عشرات الأشخاص في المستشفى السعودي للولادة (المستشفى السعودي)، وهو آخر مرفق طبي كان لا يزال يعمل في الفاشر.

استنادًا إلى الأدلة التي حُشدت لغرض هذا التقرير، تخلص منظمة العفو الدولية إلى أن قوات الدعم السريع ارتكبت سلسلة من جرائم الحرب في مدينة الفاشر والمناطق المحيطة بها خلال الفترة بين منتصف عام 2024 وأواخر عام 2025؛ وقد ارتُكب الكثير من هذه الجرائم في إطار هجوم واسع النطاق وممنهج ضد السكان المدنيين، ومن ثم فإنها ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية؛ وتشمل القتل العمد، والنقل القسري، والسجن، والتعذيب، والاغتصاب، والاستعباد الجنسي، وأشكال أخرى من العنف الجنسي، والاسترقاق، والإبادة.

وقد استخدمت هذه القوات مرارًا ألفاظًا وعبارات تحقيرية ومهينة أثناء هجماتها على أهالي مدينة الفاشر والمناطق المحيطة بها، على نحو يجردهم من إنسانيتهم، وأغلبهم ينتمون إلى جماعات إثنية غير عربية. ومعظم هذه الألفاظ النابية، بما في ذلك الشتيمة الشائعة "فلنقاي" (للمفرد) أو "فلنقايات" (للجمع)، تستدعي للأذهان معاني العبودية أو الاسترقاق، ويمكن أن تشير أيضًا إلى ارتباط بالجيش أو القوات المتحالفة. إلا أنه يجري في الواقع استهداف المدنيين غير العرب في كثير من الأحيان بغض النظر عن أي انتماء عسكري مُثبت. وقد خلصت منظمة العفو الدولية إلى أن قوات الدعم السريع ارتكبت الجريمة ضد الإنسانية المتمثلة بالاضطهاد على أساس إثني في شمال دارفور.

كما استنتجت منظمة العفو الدولية أن نمط تدمير القرى في منطقة أبو زريقة، التي ينتمي أغلب سكانها إلى قبيلة الزغاوة، إلى جانب أعداد أقل من أبناء جماعات إثنية أخرى غير عربية، خلال الفترة بين ديسمبر/كانون الأول 2024 ومارس/آذار 2025، يتسق مع التطهير العرقي. ومما يعزز هذا الاستنتاج استمرار سيطرة قوات الدعم السريع على هذه المناطق، مما يحول دون عودة النازحين إليها. ترى منظمة العفو الدولية أن الأفعال الموثقة في هذا التقرير، بالإضافة إلى جرائم أخرى مشتبه بها يجري التحقيق فيها بالتوازي، قد تكون ذات صلة بجريمة الإبادة الجماعية. ولا يزال تحقيق المنظمة في هذا السلوك جاريًا وقت النشر.

لقد حشد هذا التقرير ما يكفي من الأدلة التي تسوّغ الإفصاح علنًا عن أسماء ثلاثة من قادة قوات الدعم السريع المسؤولين عن ارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الدولي. فقد كشفت الإفادات المستفيضة التي أدلى بها الشهود عن اثنين من كبار قادة قوات الدعم السريع في معتقل الميناء البري في الفاشر، كانا متورطين في الانتهاكات بشكل مباشر، بينما كانا يشرفان على منفذي تلك الانتهاكات. وأحد هذين القائدين هو اللواء جدو حمدان أحمد محمد، المعروف بلقب "أبو شوك"، وكان يدير الاستجوابات ويشارك في التعذيب. أما الثاني، وهو المقدم عباس خاطر بخيت، فقد أصدر أوامر بتعذيب المحتجزين. ويؤكد الطابع المتكرر لهذه الانتهاكات كلًا من المسؤولية الجنائية المباشرة والمسؤولية القيادية المحتملة.

كما كشفت أدلة مصورة متسقة مع شهادات الشهود عن تورط قائد قوات الدعم السريع الفاتح عبد الله إدريس، المشهور بلقب "أبو لولو"، في الإعدام الميداني لأسرى يرتدون ملابس مدنية أثناء مجزرة لأشخاص كانوا يحاولون الفرار من الفاشر.

حققت منظمة العفو الدولية بشأن الأوضاع في الفاشر والمناطق المحيطة بها طيلة ثمانية أشهر، من أغسطس/آب 2025 إلى أبريل/نيسان 2026. ومن أجل إعداد هذا التقرير، أجرت المنظمة مقابلات مع 247 شخصًا، من بينهم 208 من الناجين (169 بالغًا و39 طفلًا)، ممن كابدوا أو شهدوا انتهاكات مرتبطة بالنزاع، أثناء رحلة إلى تشاد استغرقت ثلاثة أسابيع، وعن طريق مقابلات أجريت عن بعد. كذلك أجرى الباحثون مقابلات مع 18 من ممثلي منظمات محلية ودولية لديهم إلمام بالأوضاع في شمال دارفور. ومما عزز هذه التحقيقات أيضًا ما أجرته المنظمة من تحليل لبيانات متاحة علنًا، بما في ذلك التحقق من 89 مقطع فيديو، والتحليل المستفيض لصور لشمال دارفور مستقاة من الأقمار الاصطناعية.

في 10 يونيو/حزيران 2026، بعثت منظمة العفو الدولية برسالة إلى الفريق أول محمد حمدان دقلو، قائد قوات الدعم السريع، تضمنت عرضًا للنتائج الأولية للتقرير، وطلبت معلومات عن سلوك قوات الدعم السريع، وردًا على الادعاءات. وحتى تاريخ نشر هذا التقرير، لم تتلقَّ المنظمة أي رد.

منذ الاستيلاء على الفاشر، حافظت قوات الدعم السريع على سيطرة شبه كاملة على دارفور. ولا تزال الكثير من الانتهاكات المشار إليها هنا مستمرة في أنحاء أخرى من السودان؛ وبدون تحرك عاجل، ستستمر أنماط انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة الموثقة في هذا التقرير، والأضرار البالغة التي يتكبدها الأطفال.

إحكام الخناق على الفاشر: الاستيلاء التدريجي

في أبريل/نيسان 2023، اندلع القتال في الخرطوم بين القوات المسلحة السودانية، بقيادة رئيس المجلس السيادي السوداني الفريق أول عبد الفتاح البرهان، وقوات الدعم السريع، بقيادة الجنرال محمد حمدان دقلو (المعروف أيضًا باسم حميدتي). ولم تمضِ أسابيع قليلة حتى امتد القتال إلى ولاية غرب دارفور، حيث قتلت قوات الدعم السريع والميليشيات العربية المتحالفة معها الآلاف من المدنيين من جماعة المساليت الإثنية، وهجَّرت مئات الآلاف من الأهالي قسرًا إلى تشاد المجاورة.

وعندما اندلع القتال في غرب دارفور، تفاوض زعماء المجتمع المحلي في الفاشر مع قوات الدعم السريع على هدنة هشة. وأصبحت المدينة ملاذًا للكثيرين، واستوعبت مئات الآلاف من الأشخاص النازحين من جراء أعمال العنف في مناطق أخرى. ولكن في أكتوبر/تشرين الأول 2023، شنت قوات الدعم السريع هجومًا واسع النطاق على مواقع القوات المسلحة السودانية داخل الفاشر.

وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2023، تخلت اثنتان من أكبر المجموعات داخل القوات المشتركة عن موقفهما المحايد فتحالفتا مع القوات المسلحة السودانية ضد قوات الدعم السريع؛ ونتجت عن هذه الخطوة توترات في صفوف التحالف، دفعت مجموعتين أخريَيْن إلى الانسحاب منه، ومهَّدت السبيل لاصطفاف المجموعات الباقية مع القوات المسلحة السودانية في أبريل/نيسان 2024.

واندلعت معركة ضارية على الفاشر بين القوات المسلحة السودانية والقوات المشتركة في جانب، وقوات الدعم السريع والمجموعات المتحالفة معها في الجانب الأخر.

"انظروا إلى قريتكم وهي تحترق"

ومع استمرار تقدم قوات الدعم السريع نحو الفاشر عام 2024، استولت هذه القوات على البلدات، وأضرمت النيران في القرى المحيطة بالمدينة، مما أجبر الآلاف من المدنيين على النزوح. وأجرت منظمة العفو الدولية مقابلات مع 56 شخصًا، من بينهم 17 طفلًا، ممن شهدوا الهجمات التي شنتها قوات الدعم السريع على 22 قرية أو بلدة في شمال دارفور من نوفمبر/تشرين الثاني 2024 إلى مطلع 2025. وفي هذه الهجمات، قتلت قوات الدعم السريع المئات من المدنيين، وأحرقت المنازل وغيرها من مرافق البنية التحتية المدنية، وقامت بأعمال نهب واسعة النطاق.

يركز هذا التقرير على هجمات قوات الدعم السريع على 12 مجتمعًا أغلبها من الزغاوة في بلدة أبو زريقة وما حولها، وهي بلدة تبعد بنحو 35 كيلومترًا إلى الجنوب من مدينة الفاشر. وقد وقعت هذه الهجمات على موجتين؛ ففي ديسمبر/كانون الأول 2024، هاجمت قوات الدعم السريع بلدة أبو زريقة والقرى المحيطة بها مباشرة، فضلًا عن القرى الواقعة غرب البلدة؛ وفي مارس/آذار 2025، شنت قوات الدعم السريع هجمات على القرى الواقعة شرق البلدة، ومن بينها قريتا قرويد بشم ودار النعيم.

قدم أهالي قرية أبو زريقة قائمة بأسماء 122 من الأشخاص الذين قتلوا في هجمات ديسمبر/كانون الأول 2024، ومن بينهم سبعة أطفال. وتحققت منظمة العفو الدولية بصورة مستقلة من وفاة 13 شخصًا وردت أسماؤهم ضمن القائمة، وتلقت أسماء 15 قتلى آخرين من بينهم خمسة أطفال. وفي ما يتعلق هجمات مارس/آذار 2025، جمعت منظمة العفو الدولية أسماء 21 من القتلى، من بينهم ثلاثة مراهقين؛ وكان الرجال والفتيان يشكلون الأغلبية الساحقة من القتلى والجرحى الذين سقطوا في هذه الهجمات.

كان من بين الذين قُتلوا في ديسمبر/كانون الأول 2024 صبي في التاسعة من عمره، أطلقت عليه النار قوات الدعم السريع فأصابته في ظهره في بلدة أبو زريقة. وروت جدة الصبي، وهي امرأة من قبيلة الزغاوة، لمنظمة العفو الدولية كيف فرت معه من البلدة لاحقًا، قائلةً: "حملته على كتفي؛ لم يطلب سوى رشفة من الماء، ثم غاب عن الوعي".

أطفال يهربون من هجوم بمسيّرة تابعة لقوات الدعم السريع في ريف شمال دارفور، السودان. أكتوبر/تشرين الأول 2025. © Private

وكان *يعقوب (اسم مستعار)*، وهو من قبيلة الزغاوة يبلغ 17 عامًا، في قريته الواقعة على مشارف بلدة أبو زريقة عندما شنت قوات الدعم السريع هجومها في ديسمبر/كانون الأول 2024. وأمسكت به هذه القوات، ضمن نحو 100 من الأشخاص الذين حاولوا الفرار، وأعادتهم إلى القرية قسرًا تحت تهديد السلاح؛ ووصف ما حدث قائلًا:

"قيدوني، وضربوني بالعصي، وبعقب بندقية كلاشينكوف؛ ثم اقترب أحدهم على ظهر جمل، وقال: 'هذا ابن فلنقاي... وأطلق النار على ساقي."

يمشي *يعقوب* الآن على عكازات. وقال إن ثمانية من أبناء عمومته قتلوا في الهجوم نفسه، من بينهم أربعة فتيان تتراوح أعمارهم بين 11 و17 عامًا.

أما من لم يفروا على الفور فقد قتلوا أو ظلوا يتعرضون للمضايقات حتى رحلوا. ففي دار النعيم، قالت ريهام، وهي امرأة من الزغاوة تتولى رعاية طفلين من ذوي الإعاقة، إنها حاولت الاختباء في مزرعة الأسرة بعدما أحرقت قوات الدعم السريع منزلها أثناء هجوم مارس/آذار 2025. وكان مقاتلو قوات الدعم السريع يعثرون عليها كل يوم، ويضربونها؛ وأوضحت: "كانوا يقولون لي: 'لا يحق لك البقاء هنا؛ يجب أن ترحلي'".

كثيرًا ما عمدت قوات الدعم السريع إلى حرق المنازل والبنية التحتية المدنية في إطار هجماتها؛ وباستخدام صور الأقمار الاصطناعية، تحققت منظمة العفو الدولية من إحراق المنازل والمنشآت في عشر من المواقع الـ 12 قرب بلدة أبو زريقة التي وثقت فيها هجمات قوات الدعم السريع. واستمر الإحراق بعد فرار معظم الأهالي وفي الوقت الذي كانت فيه تلك المناطق خاضعة لسيطرة قوات الدعم السريع، مما يوحي بوجود قصد متعمد لجعلها غير صالحة للعيش. ففي دار النعيم، بقيت امرأة محدودة الحركة من الزغاوة، تبلغ من العمر 85 عامًا، في المنطقة، وشهدت كبرى بناتها تلقى حتفها عندما أضرم مقاتلو قوات الدعم السريع النار في منزلهما؛ وظلت تحرس جثة ابنتها يومين حتى تمكن أحد أقاربها من إنقاذها.

ولم ير أحد من السكان الذين أجريت معهم مقابلات أي عناصر من القوات المسلحة السودانية أو القوات المشتركة في القرى أو البلدات أثناء الهجمات، وقال ممثلو كل من القوات المسلحة السودانية والقوات المشتركة لمنظمة العفو الدولية إن قواتهم لم تكن في المنطقة. وكان لدى بعض المجتمعات فرق للدفاع المدني تشكلت بصورة ارتجالية، وتصدت لبعض هجمات قوات الدعم السريع، ولكن هذه الأخيرة سرعان ما تغلبت عليها. وقال جميع الأفراد الذين أجريت معهم مقابلات إنهم لم يشاركوا في الأعمال القتالية مباشرة، وتوافقت إفادات الشهود في وصفها لمن تعرضوا للهجوم أو القتل بأنهم مدنيون كانوا يسعون للفرار من العنف.

وتنتهك هذه الأفعال القانون الدولي الإنساني، وترقى إلى جرائم الحرب المتمثلة بالهجوم على مجموعة من السكان المدنيين، والقتل العمد، والنهب، وتدمير ممتلكات العدو، والتشريد القسري، والمعاملة القاسية. وفضلًا عن ذلك، فإن هذه الأفعال ترقى إلى الجريمة ضد الإنسانية المتمثلة بالنقل القسري للسكان، وتتسق مع تعريف التطهير العرقي. وبالرغم من أن التطهير العرقي غير معترف به كجريمة مستقلة يشملها القانون الدولي، تستخدم المنظمة المصطلح تماشيًا مع تعريف لجنة خبراء الأمم المتحدة، والتي تصفه بأنه "سياسة مدروسة تصمّمها مجموعة عرقية أو دينية لإزالة السكان المدنيين المنتمين لمجموعة عرقية أو دينية أخرى من مناطق جغرافية محدّدة باستخدام العنف وأساليب بثّ الرعب".

وقد اضطر النازحون بسبب هذه الهجمات للفرار مرارًا؛ ولجأ الكثيرون منهم إلى مخيم زمزم للنازحين داخليًا، الواقع على بعد نحو 15 كيلومترًا جنوب الفاشر، والذي أنشئ في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وفي 11 أبريل/نيسان 2025، شنت قوات الدعم السريع هجومًا واسع النطاق على مخيم زمزم، حيث ارتكبت جرائم حرب، وأجبرت مئات الآلاف من المدنيين على الفرار. وتواترت على نطاق واسع أنباء بوقوع أعمال القتل الموجه، والتعذيب، وأخذ الرهائن، والاغتصاب، على الطريق الذي سلكه الفارون من مخيم زمزم.

مدينة تحت الحصار

بعد استيلائها على مساحة واسعة من المنطقة المحيطة بالفاشر، وإخلائها من سكانها المدنيين، فرضت قوات الدعم السريع حصارًا على مدينة الفاشر استمر نحو 18 شهرًا، من مايو/أيار 2024 حتى أكتوبر/تشرين الأول 2025. وجعلت قوات الدعم السريع فرار المدنيين أمرًا في منتهى الصعوبة، وقطعت طرق الإمداد إلى المدينة، ومنعت التجار والمنظمات الإنسانية وغيرها من جلب السلع الأساسية للمدينة.

وفي 13 يونيو/حزيران 2024، اعتمد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرار 2736، الذي يدعو إلى وقف فوري للقتال، وإنهاء حصار قوات الدعم السريع لمدينة الفاشر، وتيسير سبل إيصال المساعدات الإنسانية لسكانها. ومع ذلك، استمر القتال بلا هوادة، وظلت مدينة الفاشر معزولة عن العالم الخارجي. وظل هناك "ممر" يسمح للناس بالرحيل عن الفاشر إلى بلدة طويلة – وهي بلدة تقع على بعد نحو 60 كيلومترًا غربي الفاشر، وتخضع لسيطرة حركة جيش تحرير السودان/ قيادة عبدالواحد محمد أحمد نور، وهي إحدى جماعات المعارضة المسلحة التي ظلت إلى حد بعيد بمعزل عن القتال الأخير – وظل هذا الممر مفتوحًا لنحو ستة أشهر في بداية الحصار، ولكن الحركة أغلقته في أواخر 2024، في أعقاب التوترات مع قوات الدعم السريع. وإثر إغلاق هذا الممر، أصبح الكثير من المدنيين شبه محاصرين، لا يتجاسرون على ارتياد الطرق الخارجة من المدينة خشية التعرض لأعمال العنف التي ورد وقوعها على هذه الطرق.

ولما حيل بين المنظمات الإنسانية وبين الوصول إلى مدينة الفاشر، حاول بعض الناس تسريب الغذاء سرًا إلى المدينة مخاطرين في ذلك بأرواحهم؛ فلم يصل إلى المدينة سوى قدر ضئيل وغير منتظم من الإمدادات. وأدى ذلك إلى ارتفاع هائل في الأسعار؛ فقد ارتفع سعر الأرز، مثلًا، بأكثر من مئة ضعف، من 2,000-3,000 جنيه سوداني (نحو 8.50-12 دولارًا) إلى ما يتراوح بين 220,000 و240,000 جنيه سوداني (نحو 64-70 دولارًا) للكيلوغرام الواحد خلال الحصار. ولم يجد معظم الناس ما يسدون

↑ وزن طفل في مركز تغذية في قرني، السودان، والذي تم افتتاحه بعد استيلاء قوات الدعم السريع على الفاشر في أكتوبر/تشرين الأول 2025. يناير/كانون الثاني 2026. ©Private

به رمقهم سوى أمباز (كسب) الفول السوداني، وهو ناتج ثانوي من عملية إنتاج زيت الفول السوداني، يستخدم عادة علفًا للحيوانات، ولكن كان هو الآخر في طريقه إلى النفاد بحلول شهر أكتوبر/تشرين الأول 2025.

خلفت المجاعة في الفاشر آثارًا مدمرة على الأطفال بدرجة غير متناسبة، باعتبارهم أشد عرضة من البالغين للمخاطر الناجمة عن النقص الغذائي حتى لو كان قصير الأمد. فقد كشف تقييم مشترك أجرته عدة منظمات في الفاشر في شهري مارس/آذار وأبريل/نيسان 2025 عن مستويات من سوء التغذية الحاد، تفوق بمراحل حدود الطوارئ. وقال خبير في سوء التغذية إن هذه النتائج ترجّح أن خطر الوفاة قد يصل إلى طفل واحد من كل طفلَيْن. وبعد الاستيلاء على الفاشر، أظهرت البيانات التي جمعتها منظمة أطباء بلا حدود أن أكثر من 70% من الأطفال دون سن الخامسة الذين وصلوا إلى بلدة طويلة بين 27 أكتوبر/تشرين الأول و3 نوفمبر/تشرين الثاني، وأخضعوا للفحص كانوا يعانون من سوء التغذية الحاد، وكان 35% من بين هؤلاء يعانون من سوء التغذية الحاد الشديد.

ووصفت الأمهات كيف ولدن أطفالهن تحت وطأة الحرمان الشديد في ظروف بالغة القسوة: في ملاجئ خانقة شديدة الحرارة تحت الأرض، أو في مستشفيات تعرضت للقصف أثناء ولادتهن، أو أثناء فرارهن من العنف. وبسبب افتقار هؤلاء الأمهات للغذاء الكافي، كثيرًا ما وجدن أنفسهن عاجزات عن إنتاج ما يكفي من الحليب لإرضاع مواليدهن. ومن هؤلاء *شادية*، وهي امرأة من قبيلة البرتي كانت تعيش في الفاشر في سبتمبر/أيلول 2025، وكانت ترضع وليدها البالغ من العمر ستة أسابيع؛ وقالت: "لابد أن

آكل شيئًا حتى يكون هناك حليب يرضعه." وأضافت قائلة: "وزنه أقل من الطبيعي... [أنا آكل] مرة واحدة في اليوم... أمباز فقط. لا يوجد شيء".

وعجزت نساء كثيرات عن إرضاع أطفالهن، ورأينهم يذبلون أمام أعينهن؛ ومن هؤلاء *رشيدة*، البالغة من العمر 39 عامًا، التي فقدت أصغر أطفالها، وهو أحد توأمين لا يكاد عمره يتجاوز سنة، في أغسطس/آب 2025 في الفاشر؛ وقالت: "صار [ابني] ضعيفًا للغاية، [و]لا يرضع. وأصبح نحيلًا للغاية؛ تغير جلده... وكان معظم جسده منتفخًا، بما في ذلك بطنه". ومع الانهيار الشديد لجهازهم المناعي، أصبحت الأمراض العادية القابلة للعلاج فتاكة بالنسبة لهم.

بسبب الحصار بات من شبه المستحيل التصدي لهذه الموجة من سوء التغذية؛ وفي بداية الأمر، كان المستشفى الوحيد الذي لا يزال يعمل في الفاشر، وهو المستشفى السعودي، قادرًا على تقديم الأغذية العلاجية الجاهزة للاستخدام للأطفال الذين يعانون من سوء التغذية الشديد؛ ولكن حينما نفدت هذه العبوات، كانت البدائل قليلة بسبب نقص الغذاء.

يعتبر استمرار قوات الدعم السريع في منع وصول المساعدات الإنسانية خلال حصارها للفاشر انتهاكًا سافرًا للقانون الدولي الإنساني، ويرقى إلى جريمتي الحرب المتمثلتَيْن بالتجويع والمعاملة القاسية، وإلى الجريمة ضد الإنسانية المتمثلة بالإبادة.

لم يكن المدنيون الذين يعيشون في الفاشر خلال الحصار يتضورون جوعًا فحسب، بل كانوا أيضًا يتعرضون للقصف بصفة شبه يومية. وتوقفت عجلة الحياة في المدينة، إذ أغلقت الأسواق والمحال التجارية، واحتشدت العائلات في الملاجئ تحت الأرض أو الخنادق الترابية ريثما تنتهي الهجمات. وظل الأطفال، الذين طال انقطاعهم عن الدراسة، يتنقلون من موقع نزوح لآخر برفقة آبائهم وأمهاتهم أو من يتولون رعايتهم، عاجزين عن العثور على ملاذ آمن. وبسبب الهجمات، وجد المصابون صعوبة بالغة في الوصول إلى المستشفى السعودي. وفي الليل، كانت الفاشر تغرق في ظلام دامس؛ ومع انقطاع التيار الكهربائي، كان إشعال مجرد ضوء واحد كفيلًا بجذب انتباه الطائرات المسيرة المحلِّقة في الأجواء.

خلال الفترة بين أبريل/نيسان 2023 ومايو/أيار 2025، سجلت المرافق الطبية في الفاشر أكثر من 13,000 إصابة متعلقة بالنزاع، من بينها نحو 1,900 حالة وفاة. ويرجَّح أن العدد الحقيقي للجرحى والوفيات أعلى من ذلك بكثير. لقد نجمت الأغلبية العظمى من الإصابات المبلغ عنها (أكثر من 83%) عن أسلحة مُتفجِّرة؛ وكان نحو خُمْس المصابين بجروح ناجمة عن الأسلحة المُتفجِّرة من الأطفال؛ من بينهم 300 توفوا متأثرين بجروحهم.

ويوثق هذا التقرير بالتفصيل خمس هجمات وقعت بين يوليو/تموز وسبتمبر/أيلول 2025، وأسفرت عن سقوط قتلى أو جرحى في صفوف الأطفال، فضلًا عن الهجمات المتكررة على المرافق الصحية. وشكلت هذه الهجمات على الأرجح انتهاكًا للقانون الدولي الإنساني. ولخص أحد الأشخاص الأوضاع بقوله:

> **"مدينة الفاشر... في فوضى عارمة... ستجد... جثة شخص قتلته مسيرة ملقاة على الأرض. لا أحد... [يزيل الجثة]... الناس يتضورون جوعًا.. هذه حرب عبثية".**

الاستيلاء على الفاشر

في 26 أكتوبر/تشرين الأول 2025، شنت قوات الدعم السريع هجومها الأخير على الفاشر؛ وكان القصف شديدًا لدرجة أن المدنيين أجبروا على الخروج مما تبقى لهم من مخابئ. وشهد الناجون الأحباء والغرباء تحصد أرواحهم موجة تلو الأخرى جراء الهجوم. انسحبت القوات المسلحة السودانية، وبسطت قوات الدعم السريع سيطرتها بالكامل على المدينة.

حاول الكثير من المدنيين الفرار إلى بلدة طويلة؛ إلا أن قوات الدعم السريع جعلت الفرار من المدينة شبه مستحيل. فبحلول أكتوبر/تشرين الأول 2025، كانت مدينة الفاشر محاطة بشبكة من السواتر الترابية يبلغ طولها 57 كيلومترًا، وهي جدران ترابية يصل ارتفاعها إلى 3 أمتار بينيَت لأغراض دفاعية أو لتقييد الحركة. وكثيرًا ما كان مقاتلو قوات الدعم السريع يقومون بدورياتهم فوق تلك السواتر، وينقضُّون على كل من يحاولون الفرار.

ما حدث بعد ذلك مجزرة. فقد أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات مع 70 من الناجين الذين فروا من الفاشر يوم 26 أكتوبر/تشرين الأول أو بعده، وشهدوا كلهم تقريبًا عمليات إعدام بإجراءات موجزة، أو حالات اغتصاب، أو تعذيب، أو أخذ الرهائن.

وسجَّل عناصر قوات الدعم السريع مقاطع فيديو لعمليات الإعدام الجماعية، ونشروها علنًا. وقد جمعت منظمة العفو الدولية وتحققت من 19 من مقاطع الفيديو التي توثِّق إحدى المجازر الكبرى بالقرب من الساتر الترابي، على بعد نحو 12 كيلومترًا شمال غربي الفاشر.

روت امرأة من قبيلة البرتي، تبلغ من العمر 58 عامًا، أنها رأت أكثر من 1,000 جثة عندما وصلت إلى جزء من الساتر الترابي الواقع شمال الفاشر مباشرة في 27 أكتوبر/تشرين الأول. فقالت: "كانوا يلقون جثث الأشخاص الذين يطلقون النار عليهم داخل الساتر الترابي؛ قالوا [قوات الدعم السريع] إنهم سوف يملؤون الساتر الترابي بالجثث".

وكان الكثير من الأطفال من بين الضحايا الذين أزهقت أرواحهم عند الساتر الترابي. فقالت *تيسير*، وهي امرأة زغاوية تبلغ من العمر 68 عامًا، فرت مع أحفادها الخمسة، إنها رأت قوات الدعم السريع وهي تطلق النار على جارهم الصبي البالغ من العمر 12 عامًا الذي كان يرافقهم فتردديه قتيلًا؛ وأضافت: "توقفت، ولكن الآخرين استمروا في الجري؛ رأيته يفتح فمه ويغلقه مرارًا وتكرارًا؛ ثم أغلق فمه، ولم يفتحه بعد ذلك... ثم ركضت أنا أيضًا".

أبيدت مجموعة كبيرة من الأشخاص أثناء محاولتهم الفرار؛ وكان أحدهم يحاول الفرار مع مجموعة من سبعة أصدقاء، تتراوح أعمارهم بين 17 و19 عامًا، أطلقت عليهم النار، فأردتهم جميعًا قتلى. أما من نجوا، فكثيرًا ما كتبت لهم النجاة بمحض الصدفة أو بالتظاهر بالموت؛ ومن هؤلاء *خليل*، الذي فر بأعجوبة مع مجموعة من 20 شخصًا؛ وقال:

> **"أمرونا بالاستلقاء على الأرض؛ أحاطوا بنا بسياراتهم. وأطلق اثنان من مقاتلي قوات الدعم السريع النار علينا ونحن مستلقون على الأرض... قتلوا 17 من الرجال العشرين الذين فررت معهم... وأطلق أحد مقاتلي قوات الدعم السريع النار علي فأصابني في كتفي الأيمن؛ كنت أنزف، فتظاهرت بالموت".**

استهدفت قوات الدعم السريع الرجال والشبان بوجه خاص، إذ كانت تصنفهم، بلا دليل عادةً، على أنهم ينتمون إلى القوات المسلحة السودانية أو الجماعات المتحالفة معها، وأعدمتهم في الحال. وشاهد حمدي، وهو صبي من قبيلة البرتي يبلغ من العمر 15 عامًا، مقاتلي قوات الدعم السريع وهم يطلقون النار على رأس والده، بعدما اتهموه بالانتماء إلى الجيش؛ ووصف ما حدث قائلًا:

> **"قال أحدهم: 'هذا الولد الصغير من الجيش أيضًا؛ وكان على وشك أن يطلق النار علي لولا أن [مقاتلًا آخر من قوات الدعم السريع] أمسك بالسلاح، فأصابتني الطلقة في كتفي... [هم] يظنون أن أي شخص لا يزال في الفاشر، حتى لو كان طفلًا، ينتمي إلى الجيش".**

خلال هذه الهجمات، استهدفت قوات الدعم السريع الناس على أساس أصلهم الإثني. فقد دأبت هذه القوات على استخدام ألفاظ مشحونة إثنيًا من قبيل "فلنقاي"، لوصف المدنيين الفارين من المدينة. وفي إحدى الحالات التي تحمل دلالة بالغة، نجت *زبيدة*، وهي فتاة تبلغ من العمر 15 عامًا، من مجزرة حصدت أرواح نحو 25 شخصًا عند الساتر الترابي، ولم ينقذها سوى أنها وصفت نفسها بأنها نصف عربية، وكذبت عليهم مدعية أن أباها في صفوف قوات الدعم السريع. وشهدت إعدام الرجال والفتيان، وقتل النساء اللواتي قاومن الاغتصاب، وإطلاق النار على الأطفال الصغار. وقالت: "شاهدت كل شيء؛ أنا الناجية الوحيدة".

ومع اتساع رقعة الفوضى في الفاشر وما حولها، فُصل الآلاف من الأطفال عن والديهم والقائمين على رعايتهم، فظل الكثيرون منهم بمفردهم أو في رعاية أفراد من عائلاتهم الممتدة أو غيرهم من المدنيين الفارين من العنف. وفي ظل تعطل شبكات الاتصالات، وقلة الأنظمة المتاحة لتتبع المفقودين، أمضى الكثيرون منهم شهورًا طويلة وعسيرة في البحث عن ذويهم المفقودين ومعرفة مصيرهم. وقالت *نورا*، من قبيلة الزغاوة البالغة من العمر 13 أو 14 عامًا، لمنظمة العفو الدولية: "أنا أصلي دائمًا وأدعو الله أن يعود [والداي]".

شهد من بقوا في الفاشر انتهاكات مروعة أيضًا. فقد أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات مع 18 شخصًا كانوا في المستشفى السعودي للولادة عندما استولت قوات الدعم السريع على المدينة، ومن بينهم موظفون ومرضى وأقارب مرضى، وشهدوا قوات الدعم السريع تقتل العشرات من الأشخاص هناك. قالت *هويدا*، وهي امرأة من قبيلة الفور تبلغ من العمر 35 عامًا، إنها شهدت قوات الدعم السريع وهي تقتل 32 شخصًا، من بينهم ابن عمها البالغ من العمر 38 عامًا، وابنها البالغ من العمر

15 عامًا، في الجناح الذي كانت تقيم فيه مع أطفالها الثلاثة الصغار. وأضافت: "كانت [قوات الدعم السريع] تقول: 'فلنقايات؟ هل أنتم فلنقايات؟'. وسألوا ابن عمي: 'هل أنت من القوات المشتركة؟'؛ فرد ابنه قائلًا: 'هذا والدي، أرجوكم لا تقتلوه'. لم يردوا عليه مباشرة، بل أطلقوا النار عليه [وعلى والده]". وقالت هويد/ إنها وأطفالها كانوا الوحيدين الذين نجوا في ذلك الجناح من المستشفى.

أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات مع سبعة أشخاص ظلوا في الفاشر لعدة أسابيع بعد استيلاء قوات الدعم السريع عليها؛ وقد أجبرت قوات الدعم السريع بعضهم على البقاء في المدينة. ووصفوا ما شهدوه من عمليات الإعدام، والضرب، والاغتصاب، والأوضاع الإنسانية المزرية. وفي ديسمبر/كانون الأول 2025، قامت منسقة الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في السودان دينيس براون بأول زيارة أممية للفاشر منذ استيلاء قوات الدعم السريع عليها؛ ووصفت المدينة بأنها "مسرح جريمة". وبعد السماح لمنظمة أطباء بلا حدود بدخول الفاشر في يناير/كانون الثاني 2026، وصفت المنظمة المدينة بأنها "مدينة أشباح".

وترقى الأفعال التي ارتكبتها قوات الدعم السريع ضد المدنيين داخل مدينة الفاشر وعلى طرق الخروج منها، في 26 أكتوبر/ تشرين الأول 2025، أو بعد هذا التاريخ، إلى جرائم الحرب المتمثلة بتوجيه هجمات للمدنيين، والقتل العمد، والتشريد القسري. ويعد من جرائم الحرب أيضًا الهجوم على المستشفى السعودي، الذي يعتبَر من المنشآت التي تحظى بالحماية بموجب القانون الدولي. فضلًا عن ذلك، يرقى سلوك قوات الدعم السريع إلى الجرائم ضد الإنسانية المتمثلة بالنقل القسري، والاضطهاد، والإبادة.

أنماط الانتهاك

في سياق استيلاء قوات الدعم السريع على الفاشر والمناطق المحيطة بها، انخرطت هذه القوات في انتهاكات ممنهجة بحق السكان المدنيين، حيث استُهدف الأطفال عمدًا ووقعوا في خضم أعمال العنف. وأخضعت قوات الدعم السريع النساء والفتيات مرارًا للاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي. وأخذت تلك القوات الآلاف من المدنيين، بما في ذلك الأطفال، رهائن من أجل الحصول على فدية، واحتجزتهم في منشآت تسودها ظروف مروعة حيث أخضعتهم للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة. وعمدت قوات الدعم السريع إلى تجنيد الأطفال واستخدامهم كمقاتلين، وهو أمر يحظره القانون الدولي. وقد وثقت منظمة العفو الدولية أيضًا انتهاكات طالت فئات معينة عرضة للخطر، مثل الأطفال والبالغين ذوي الإعاقة، والمسنين. كما استهدفت هذه القوات الناس على أساس أصلهم الإثني، ووجهت إليهم إهانات وشتائم عنصرية مهينة أثناء إخضاعهم لصنوف الإيذاء والمعاملة السيئة.

الاستعباد الجنسي، والاغتصاب، وأشكال أخرى من العنف الجنسي

ارتكبت قوات الدعم السريع الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي على نطاق هائل في القرى ومخيمات النازحين، وفي الطرق التي سلكها المدنيون للفرار. وتضاف أعمال العنف الجنسي المرتبطة بالنزاع الموثقة في هذا التقرير إلى الانتهاكات السابقة لقوات الدعم السريع بحق النساء والفتيات، التي سجلتها منظمة العفو الدولية في الخرطوم، والجزيرة، وشمال وجنوب دارفور خلال العامين 2023 و2024.

أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات مع 26 ممن تعرضوا للعنف الجنسي، من بينهم 20 من الناجيات اللواتي تعرضن للاغتصاب، منهن ثلاث فتيات دون سن الـ 18، وشابة كان عمرها 17 عامًا عندما اغتُصبت. وتعرضت ثلاث نساء أخريات وثلاثة أطفال لأشكال أخرى من العنف الجنسي؛ وكانت أصغر ناجية ممن تعرضن للاغتصاب تبلغ من العمر 13 عامًا.

وصفت الناجيات ما قاسينه من المعاملة المهينة وأشكال الإيذاء التي خلفت لديهن أضرارًا جسدية ونفسية مستديمة. واتخذت بعض حوادث الاغتصاب بعدًا إثنيًا؛ ففي كثير من الأحيان، كانت النساء والفتيات غير العربيات يوصفن بالفلنقايات أو زوجات أو أقارب الفلنقايات.

وظلت امرأة وفتاة وشابة، اختُطفت وهي فتاة صغيرة، في الأسر باعتبارهن رقيقًا جنسيًا لفترات تتراوح بين بضعة أيام وبضعة أسابيع؛ واغتصب جناة متعددون هؤلاء الثلاث جميعًا في آن واحد؛ واغتُصبت اثنتان منهن أكثر من مرة.

وفي أوائل أبريل/نيسان 2025، اختُطفت الفتاة الزغاوية *تسنيم*، البالغة من العمر 13 عامًا، عندما هاجم مقاتلو قوات الدعم السريع قريتها غربي الفاشر؛ وكانت *تسنيم* آنذاك ترعى مواشي الأسرة مع والدها، وإذ بمقاتلي قوات الدعم السريع يقتربون منهما، ويطلقون النار على والدها فيردونه قتيلًا. ثم أخذوها إلى الضعين، وهي مدينة تخضع لسيطرة قوات الدعم السريع، تبعد بنحو 350 كيلومترًا. كانت معصوبة العينين، مما جعلها في حالة من التيهان التام؛ ووصفت ما حدث لها قائلة:

> **"[أول مرة اغتصبوني] كانوا ثلاثة أشخاص؛ كنت معصوبة العينين.... أمسكوا بي... واغتصبوني... قالوا إن هذا يحدث لك لأن فتياتكم حاربونا، أولاد الفلنقايات".**

أما *غالية*، وهي أيضًا فتاة زغاوية كان عمرها وقت الاعتداء عليها 17 عامًا، فاختُطفت من قريتها بالقرب من أبو زريقة في أوائل عام 2025، مع تسع نساء وفتيات أخريات؛ واقتادوها إلى إحدى المزارع، وفصلوها عن الأخريات. وربطوها بجذع شجرة، وتركوها مقيدة على هذا النحو لعدة أسابيع، أو ربما أشهر؛ لم يفكوا قيدها قط، حتى لقضاء حاجتها، أو الاغتسال، أو تغيير ثيابها. وقالت عن مغتصبيها من مقاتلي قوات الدعم السريع الذين كانوا ينادونها بالفلنقاية:

> **"كانوا يغتصبونني بالليل؛ كانوا دائمًا... اثنين أو ثلاثة على الأقل في المرة الواحدة، وفي نفس المكان [الشجرة]... في البداية عندما بدؤوا، رفضت وحاولت أن أقاومهم؛ فأطلقوا رصاصة بالقرب مني؛ بعدها خفت منهم، ولم أفعل شيئًا".**

وتعاقب على اغتصاب *غالية* كثيرون من مقاتلي قوات الدعم السريع، ومن كثرتهم تعذر عليها تحديد عددهم أو التمييز بينهم؛ وأشارت إلى أن أحدهم قال إنه من كولومبيا.

اختُطفت نساء وفتيات أخريات أثناء هجمات قوات الدعم السريع على القرى، واغتُصبن - غالبًا من قبل مقاتلين متعددين - ثم أطلق سراحهن أو تُرِكْن لحالهن. وتعرضت النساء والفتيات للاغتصاب أو الاعتداء بصفة معتادة على الطرق أثناء فرارهن من المناطق التي شنت عليها قوات الدعم السريع هجماتها. وأفضى الخروج الجماعي للمدنيين خلال الهجوم على مخيم زمزم للنازحين داخليًا في أبريل/نيسان 2025، ثم أثناء الاستيلاء على مدينة الفاشر في أواخر أكتوبر/تشرين الأول 2025، إلى انتهاكات واسعة النطاق. وصفت *آمال*، البالغة من العمر 14 عامًا، ما حدث لها هي وأمها بعد فرارهما من مخيم زمزم في أبريل/نيسان 2025؛ فقد صادفتا في الطريق ست سيارات تابعة لقوات الدعم السريع. وقالت: "قالوا لي أنتن نساء الفلنقايات"، ثم اغتصبوها.

كثيرًا ما تعرضت النساء والفتيات للعنف الجنسي خلال عمليات التفتيش العنيفة التي يجريها مقاتلو الدعم السريع. فقد قالت *زكية*، وهي فتاة زغاوية تبلغ من العمر 16 عامًا كانت ضمن النازحين من مخيم زمزم: "أمروني [قوات الدعم السريع] بأن أرفع يدي... يقولون أول الأمر إنهم يريدون أن يفتشونك... لم يكن تفتيشًا؛ بل أخذوا يتحسسون كل موضع في أجسادنا".

ترقى الأفعال التي ارتكبها أفراد قوات الدعم السريع بحق النساء والفتيات إلى جرائم الحرب المتمثلة بالاغتصاب، والمعاملة القاسية، والتعذيب، والاستعباد الجنسي، والأشكال الأخرى من العنف الجنسي. وبما أنها ارتُكبت في إطار الهجوم واسع النطاق والممنهج ضد السكان المدنيين، فهي ترقى كذلك إلى الجرائم ضد الإنسانية المتمثلة بالاغتصاب، والتعذيب، والسجن، والاستعباد الجنسي، والأشكال الأخرى من العنف الجنسي. كما أن الاستهداف القائم على النوع الاجتماعي للنساء والفتيات بالعنف الجنسي يرقى إلى الجريمة ضد الإنسانية المتمثلة بالاضطهاد.

مما زاد من وطأة الاعتداء الجنسي لدى الكثير من الناجيات ما لحق بهن من الوصمة الاجتماعية، والعار، ونبذ عائلاتهن ومجتمعاتهن المحلية لهن. فعندما وصلن إلى مناطق آمنة نسبيًا، أحجمت كثيرات منهن عن الإبلاغ عما كابدنه من الاعتداء أو التماس الرعاية الطبية. ولئن كان بعضهن قد تلقين بعض الدعم من أفراد موثوق فيهم بصورة غير رسمية، فإن أيًّا من الناجيات الـ 12 اللواتي أبلغن عن اغتصابهن للمهنيين الصحيين لم تحصل على أي دعم نفسي واجتماعي عن طريق المرافق الطبية. وكانت الخدمات المتاحة شحيحة للغاية في بلدة طويلة، التي تعمل فيها عدة منظمات غير حكومية دولية، فضلًا عن مخيمات اللاجئين في تشاد التي زارتها منظمة العفو الدولية.

↑ امرأة نازحة من الفاشر تصنع ملجأً لنفسها بواسطة بعض ملابسها في مخيم طويلة العمدة للنازحين في بلدة طويلة، السودان، مايو/أيار 2025.
© Private

كانت الكثير من الناجيات قد فقدن كل ممتلكاتهن، فصرن يعشن في فقر مدقع، عاجزات عن تلبية احتياجاتهن الأساسية من الغذاء والمأوى. وكثيرًا ما عجزن حتى عن تحمل تكلفة شراء اللوازم الأساسية المرتبطة بالدورة الشهرية، مما زاد من شعورهن بالخزي والعار. فبعد أن تمكنت *غالية*، البالغة من العمر 17 عامًا، من الفرار من الأسر والاستعباد الجنسي، أصبحت في واقع الأمر بلا مأوى عندما وصلت إلى بلدة طويلة، ولجأت إلى التسول للحصول على الطعام. وحملت بسبب اغتصابها متعدد المرات؛ وقالت: "لا أعرف ماذا عساي أن أقول [للطفل] حين يسألني عن والده".

الاحتجاز غير المشروع وأخذ الرهائن

أسرت قوات الدعم السريع مدنيين، واحتجزت كثيرين منهم رهائن للحصول على فدية في ظروف مروعة. وقد أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات مع 45 شخصًا احتجزوا بصورة غير مشروعة بين يوليو/تموز 2024 ويناير/كانون الثاني 2026، وكان من بينهم 36 على الأقل احتُجزوا رهائن من أجل الحصول على فدية، ومن بينهم خمسة أطفال. كما أجرت منظمة العفو الدولية

مقابلات مع 20 شخصًا شهدوا قوات الدعم السريع تحتجز آخرين بصورة غير مشروعة، من بينهم أفراد من عائلاتهم. وكانت الأغلبية العظمى من المحتجزين من الرجال والشبان.

ومن بين هؤلاء *الهادي*، البالغ من العمر 17 عامًا، والذي كان في مخيم زمزم للنازحين عندما شنت قوات الدعم السريع هجومًا في أبريل/نيسان 2025. فبينما كان يبحث عن ملاذ يقيه من القصف، جرّه مقاتلون من قوات الدعم السريع إلى شاحنتهم. ووصف ما حدث له بعد ذلك قائلًا: "لكموني [في فمي]... كانوا يضربونني بالعصي، ويصفوننا بالفلنقايات؛ ثم عصبوا عيني". اقتيد الهادي إلى مركز احتجاز في نيالا بجنوب دارفور.

كانت ظروف الاحتجاز مسيئة ومهينة؛ وقال الأشخاص الذين أجريت مقابلات معهم، ومن بينهم فتيان لا تتجاوز أعمارهم 13 عامًا، إنهم تعرضوا في الحجز للضرب والإهانات اللفظية التي تضمنت شتائم عنصرية أطلقها عليهم مقاتلو الدعم السريع. وكان الطعام المقدم لهم شحيحًا للغاية، واحتُجزوا في غرف خانقة ومكتظة، وكثيرًا ما منعوا من الخروج لقضاء حاجتهم. وشهد كثير من المحتجزين أشخاصًا يلقون حتفهم بسبب الجفاف أو المرض، بحسب ما بدا لهم. ونادرًا ما كان يُسمح للمرضى بالحصول عى العلاج أو الدواء. وقال شهود إن مستشفى الأطفال التخصصي في الفاشر، الذي حولته قوات الدعم السريع إلى مركز احتجاز جماعي عقب استيلائها على المدينة في أكتوبر/تشرين الأول 2025، شهد موجة كوليرا أودت بحياة أكثر من 200 شخص.

كانت الأوضاع في بعض مراكز الاحتجاز مروعة للغاية؛ وقد أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات مع تسعة رجال احتجزوا في معتقل الميناء البري، في الضواحي الشرقية من الفاشر، لفترات بلغت خمسة أشهر بين منتصف عام 2024 ومطلع عام 2026. وقالوا إنهم احتجزوا في حاويات للشحن، كانت مظلمة وظلت مغلقة معظم الوقت؛ وعانوا من صعوبة التنفس بسبب الحر الخانق وسوء التهوية. وقال أحد الأشخاص الذين احتُجزوا هناك: "البعض فارق الحياة بالداخل؛ كنا نجلس وركبنا ملتصقة بصدورنا طوال الوقت - وأحيانًا كنت أجد شخصًا جالسًا في هذا الوضع وقد فارق الحياة".

كان المحتجزون يُخرَجون من الحاويات أحيانًا لتعذيبهم أو ضربهم؛ وكانوا يُحرمون مما يكفي من الغذاء والماء والرعاية الطبية. وبلغ الضعف والوهن برجل احتُجز في معتقل الميناء البري لمدة خمسة أشهر حدًا دفع قوات الدعم السريع لنقله إلى ما أسموه "حاوية الموتى" مع ثلاثة رجال آخرين كانوا مرضى أو جرحى؛ ولقي اثنان منهم حتفهما في غضون أيام. وقال ناجٍ آخر من معتقل الميناء البري:

> **"[أصبح] الطعام شيئًا ثانويًا؛ كل همّنا كان الماء؛ كان جسمي [يجف] تمامًا. فقدنا الوعي؛ فظنوا [قوات الدعم السريع] أننا متنا، فألقوا بنا خارج الحاوية. وبعد فترة، أدركوا أننا لا زلنا على قيد الحياة؛ فعذبونا من جديد، ثم أعادونا إلى داخل الحاوية".**

في معظم الحالات الموثقة في هذا التقرير، لم يطلق سراح المحتجزين إلا بعد أن دفع أقاربهم مبالغ باهظة لقوات الدعم السريع كفدية - تراوحت عادة بين خمسة ملايين و20 مليون جنيه سوداني، أي ما يتراوح تقريبًا بين 1,470 و5,880 دولار. ولم يحدث إلا في حالات قليلة جدًا أن أطلق سراح المحتجزين بلا فدية؛ في حين تسنى لعدد قليل منهم الفرار.

وممن أطلق سراحهم مقابل فدية محتجز يُدعى *السر*، وهو رجل يبلغ 28 عامًا من قبيلة المناصير (قبيلة إثنية عربية)، اختطفته قوات الدعم السريع أثناء فراره من الفاشر في أكتوبر/تشرين الأول 2025، واحتجزته رهينة للحصول على فدية. وقال إن قوات الدعم السريع استوقفت المجموعة التي كان مسافرًا معها، وهي خليط من المدنيين والعسكريين، وأعدمت على الفور خمسة من العسكريين، ثم التفتت إلى المدنيين. وأضاف: "قتلوا واحدًا [من المدنيين]، [ولكن] أحدهم [من مقاتلي الدعم السريع] قال: 'لا تقتلوا المدنيين؛ يمكننا الاستفادة منهم'". واحتُجز *السر* في منطقة قُروية مع 40 أو 50 رجلًا تقريبًا، كان معظمهم مقيدين بالسلاسل إلى سيارات محترقة؛ واحتُجز مزيد من الرجال في كهف قريب من الموقع. وقال *السر* إنه ظل يتعرض للضرب والتعذيب حتى وافقت أسرته على دفع فدية قدرها 15 مليون جنيه سوداني (نحو 4,411 دولار) مقابل الإفراج عنه.

وكثيرًا ما عمدت قوات الدعم السريع إلى تصوير الاعتداءات التي ترتكبها بحق المحتجزين لإكراه ذويهم على دفع الفدية؛ وفي عدة حالات، شهد أشخاص إعدام محتجزين عجز أقاربهم عن الدفع. وممن شهدوا ذلك *إحسان*، البالغة من العمر 19 عامًا، والتي اختطفتها قوات الدعم السريع واحتجزتها رهينة بعد استيلائها على الفاشر؛ فقد شهدت مقاتلو هذه القوات وهم يعدمون أخويها البالغين من العمر 15 و18 عامًا، وكلاهما من المدنيين. وقالت: "سألوهما [قوات الدعم السريع] أولًا: 'ما مهنتكما؟'،

[فأجاب أخواي]: 'لا نعمل، وليس لدينا مال، ولا أحد يمكنه مساعدتنا بالمال". ثم اتهمتهما قوات الدعم السريع بأنهما من جنود القوات المسلحة السودانية، وأطلقت النار على رأسيهما.

وترق هذه الأفعال إلى جرائم الحرب المتمثلة بأخذ الرهائن، والتعذيب، والمعاملة القاسية؛ وعندما ترتكب في إطار الهجوم واسع النطاق والممنهج، فإنها ترق أيضًا إلى الجريمتين ضد الإنسانية المتمثلتين بالسجن والتعذيب.

تجنيد الأطفال واستخدامهم

وثقت منظمة العفو الدولية تجنيد قوات الدعم السريع للأطفال واستخدامهم على نطاق واسع. وكان معظم الأطفال من الفتيان، إما جندتهم قوات الدعم السريع من الجماعات العربية الموالية لها، أو اختطفتهم من الجماعات الإثنية غير العربية خلال الهجمات على القرى ومخيمات النزوح. وكان هؤلاء الأطفال يؤدون وظائف شتى للمجموعة، من بينها القتال، وجمع المعلومات الاستخباراتية، ورعي الماشية.

لقد أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات مع ستة فتيان تتراوح أعمارهم بين 15 و17 عامًا، ممن جندتهم قوات الدعم السريع أو استخدمتهم، وشابة عمرها 17 عامًا احتجزها أفراد هذه القوات باعتبارها من الرقيق الجنسي، وكانت في تلك الأثناء تقوم بأعمال الطهي والتنظيف لعناصر قوات الدعم السريع. كذلك أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات مع أربعة رجال من الجماعات العربية الموالية لقوات الدعم السريع، ووصفوا كيف كان تجنيد الأفراد في مجتمعاتهم يجري وفق انتماءاتهم القبلية، مع تعبئة شبكات الأسر الممتدة لتأييد قوات الدعم السريع. وكان لزعماء المجتمع المحلي دور حاسم في تجنيد الأفراد، بمن فيهم الفتيان دون سن الـ 18.

وذكر أحد عناصر قوات الدعم السريع لمنظمة العفو الدولية أن نحو 40% من وحدته كانت تتألف من فتيان وشبّان تتراوح أعمارهم بين 14 و20 عامًا، جُنّدوا من المجتمعات العربية؛ وأضاف قائلًا: "لا نسأل ولا نناقش شيئًا، بل نأخذ [من] نريد... لدينا الإذن من كبار زعماء القبيلة".

وكثيرًا ما اختُطف الفتيان - وهم عادةً من الجماعات غير العربية - خلال الهجمات على القرى ومخيمات النزوح، وأجبروا على القتال في صفوف قوات الدعم السريع. ومن هؤلاء *عبد الرؤوف*، البالغ من العمر نحو 15 عامًا، والذي اختطفته قوات الدعم السريع من مخيم زمزم للنازحين داخليًا خلال الهجوم في أبريل/نيسان 2025. فبعدما ضربوه واحتجزوه لمدة أربعة أيام، أعطوه زيًا عسكريًا وسلاحًا. وقال لمنظمة العفو الدولية: "أمروني بأن أطلق النار... فأطلقت النار... ثم عدت إلى السيارة، واختبأت... كنت خائفًا جدًا".

في حالات أخرى، أجبرت قوات الدعم السريع الفتيان المختطفين على القيام بأعمال زراعية أو منزلية، أو بجمع المعلومات من المجتمعات المحلية. وقاسى هؤلاء الفتيان أيضًا انتهاكات جسيمة؛ ومن بينهم *رشيد*، الذي كان عمره آنذاك نحو 17 عامًا، فقد اختطفته قوات الدعم السريع من قريته في يوليو/تموز 2024 أو نحو ذلك. وظل قرابة تسعة أشهر محتجزًا في منطقة ريفية، وأجبر على رعي الماعز؛ وكان تحت حراسة ثلاثة فتيان مسلحين، هم أنفسهم من المجندين في قوات الدعم السريع؛ فأخضعوه هو وغيره من المحتجزين لصنوف الإذلال والضرب، وحرموه من الغذاء والماء. وقال: "كانوا يراقبونني، فإذا حاولت الاستراحة، كانوا يطلقون علي النار. ضربوني في كل أنحاء جسمي".

أما الأطفال المختطفون من مجتمعات غير عربية، فقد كان السبيل الرئيسي المتاح لهم لفك أسرهم هو إما الفرار أو دفع الفدية. وكان الأطفال والشبان المرتبطون بقوات الدعم السريع، بمن فيهم من تركوا المجموعة لاحقًا، معرضين دائمًا لخطر الاحتجاز لدى القوات المسلحة السودانية أو القوات المشتركة.

لقد انتهكت قوات الدعم السريع القانون الدولي لحقوق الإنسان بتجنيدها واستخدامها أطفالًا تتراوح أعمارهم بين 14 و17 عامًا. وفي الحالات التي تعرض فيها أطفال دون سن الـ 15 عامًا للتجنيد أو الاستخدام، ينبغي التحقيق مع المسؤولين بتهمة ارتكاب جريمة الحرب المتمثلة بالتجنيد الإلزامي أو الطوعي للأطفال، أو استخدامهم في الأعمال الحربية. وعندما ترتكب هذه الأفعال وأشكال المعاملة ذات الصلة في إطار الهجوم واسع النطاق والممنهج الموجَّه ضد السكان المدنيين، فإنها ترق، في بعض الحالات، إلى الجريمتين ضد الإنسانية المتمثلتين بالاستعباد والتعذيب.

التأثير على الأشخاص ذوو الإعاقة وكبار السن

واجه الأشخاص ذوو الإعاقة وكبار السن مخاطر مضاعفة. فقد أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات مع ثمانية أشخاص من ذوي الإعاقة، من بينهم أربعة أطفال، ومع 12 من الآباء والأمهات أو القائمين على رعاية الأطفال أو البالغين من ذوي الإعاقة؛ وشملت هذه الحالات أشخاصًا من ذوي الإعاقة الجسدية، والنفسية الاجتماعية، والذهنية. وأجرت منظمة العفو الدولية أيضًا مقابلات مع 24 شخصًا تزيد أعمارهم على 55 عامًا، وبعضهم يعانون من أمراض مزمنة.

وقد وثقت المنظمة عدة حالات تعمدت فيها قوات الدعم السريع استهداف أشخاص من ذوي الإعاقة، من بينهم أطفال. وبوجه خاص، كثيرًا ما كانت قوات الدعم السريع تشتبه في الرجال والشبان المصابين بإعاقات ناجمة عن إصابات حربية، ظنًا منها بأنهم قاتلوا في صفوف القوات المسلحة السودانية أو القوات المشتركة. كما وثقت منظمة العفو الدولية إعدام آخرين من ذوي الإعاقة، من بينهم ثلاثة رجال من كبار السن ورجل ذو إعاقة ذهنية، على يد قوات الدعم السريع.

وحتى عندما لم يكن الأشخاص ذوو الإعاقة وكبار السن مستهدفين عمدًا، فقد واجهوا صعوبات جمة في الفرار من الهجمات؛ إذ دأبت قوات الدعم السريع على سرقة الحمير أو العربات من المدنيين، مما جعل الفرار سيرًا على الأقدام هو الخيار الوحيد المتاح لمعظمهم. وجميع الأشخاص ذوي الإعاقة الذين أجريت معهم مقابلات لإعداد هذا التقرير تقريبًا لم يكن لديهم كراسٍ متحركة أو أي أجهزة مساعدة أخرى تعينهم على الفرار. ولم يجد معظمهم مناصًا من الاعتماد على الآخرين لحملهم بعيدًا عن الأخطار؛ ومن ثم كانت حركتهم بطيئة، مما عرضهم لمخاطر أكبر على الطريق.

ومن هؤلاء *مكاوي*، البالغ من العمر 15 عامًا، ولديه إعاقة في النطق وقدرة محدودة على الحركة؛ فقد اضطر للفرار من قريته بعد هجوم قوات الدعم السريع عليها في مطلع عام 2025. وأثناء الفرار، حملته جدته التي تكاد تكون في حجمه، لمدة أربع ساعات؛ وقالت: "*كنتُ أتعب فأحمله من الأمام. ثم أسقط مجددًا. وأظل أركض وأسقط، مرارًا وتكرارًا*".

أدت ظروف الحرب إلى تفاقم المشكلات الصحية القائمة لدى الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن؛ فقد عانى الكثيرون أشد المعاناة من جراء نقص الإمدادات حتى من الأدوية الأساسية، مثل أقراص علاج السكري وارتفاع ضغط الدم. وخلال فرار الناس من العنف، كثيرًا ما كانت قوات الدعم السريع تسرق ما في حوزتهم من الغذاء أو الماء، مما عرَّض ذوي الأوضاع الصحية الهشة منهم لمشاق بالغة في رحلة الفرار، أو أودى بحياتهم في بعض الحالات.

وممن كابدوا هذه المعاناة *مختار*، البالغ من العمر 60 عامًا، والذي فقد وعيه بسبب الجفاف خلال فراره من مخيم زمزم مع مجموعة من الرجال في أبريل/نيسان 2025؛ وقال: "نفد ما لدينا من الغذاء والماء. شعرت بالإعياء المتزايد، ولكني قررت مواصلة السير واصلت المشي حتى سقطت أرضًا. ظللنا خمسة أيام بلا ماء". تمكن البعض من إنقاذ مختار، ولكنه فقد بصره بصورة مستديمة عقب هذه الحادثة.

يُعدّ الوضع الإنساني في السودان من بين أسوأ الأوضاع في العالم، وقد عانى كلٌّ من السودان والبلدان المجاورة له، مثل تشاد، من صعوبة في تلبية احتياجات الأسر النازحة، لا سيما في ظلّ التقليص الحاد في التمويل. وبالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن، فاقمت محدودية الاستجابة الإنسانية من التمييز القائم، ما زاد من صعوبة تمتعهم بحقوقهم الأساسية.

بالنسبة لكبار السن على وجه الخصوص، كان النزوح بمثابة ضربة اقتصادية قاسية؛ فمعظم المسنين في السودان لا يتلقون معاشات تقاعدية أو أي شكل آخر من أشكال الحماية الاجتماعية. وكانت معظم ثرواتهم قد تراكمت في المواشي أو الأراضي التي فقدوها حين اضطروا للفرار، مما جعل الوضع الاقتصادي بالغ الهشاشة خلال نزوحهم. وكان كثيرون منهم قد فقدوا من يعيلهم من الأقارب قبل اندلاع النزاع، أو كانوا هم أنفسهم يعيلون آخرين، كالأحفاد الذين تيتموا بعد مقتل والديهم.

الاستهداف الإثني

طوال فترة استيلائها على شمال دارفور، انخرطت قوات الدعم السريع في نمط من العنف يتسم بالتمييز الإثني الذي استهدف المدنيين من قبيلة الزغاوة بصفة خاصة، والمجتمعات غير العربية بوجه أعم. ومن الشائع استخدام مصطلح "غير العربية" للإشارة إلى الجماعات التي تعتبر نفسها، أو ينظر إليها على أنها، ذات أصول إفريقية لا عربية، والتي قد تحتفظ بلغات أو عادات وتقاليد ثقافية أو معيشية متميزة. تعد هذه التصنيفات فضفاضة، وكثيرًا ما تتداخل فيما بينها في الواقع الفعلي، ولكنها ترسخت واكتسبت طابعًا سياسيًا حادًا خلال نزاع دارفور.

↑ مئات الجرحى من الفاشر، معظمهم من الرجال ولكن أيضًا من النساء والأطفال، بعد نجاحهم في الوصول إلى طويلة في السودان بأنفسهم. أصيبوا بالرصاص أو القصف أو تفجيرات بمسيرات، سواء في الفاشر أو أثناء هروبهم. يناير/كانون الثاني 2026. © Private

بدت قوات الدعم السريع في تعاملها مع المدنيين وكأنها تصنِّف الأفراد المنتمين إلى الزغاوة على أنهم يرتبطون بالقوات المشتركة إما مباشرة أو عبر أقاربهم، إلى القوات المشتركة، التي ينتمي العديد من مقاتليها إلى الزغاوة. وقد استخدمت هذه القوات مرارًا ألفاظًا وعبارات تحقيرية ومهينة للإشارة بوجه أعم إلى أي شخص من إثنية غير عربية في دارفور.

لقد رافق استخدام هذه اللغة الكثير من الانتهاكات التي ارتكبتها قوات الدعم السريع بحق الأفراد غير العرب، كما حدث خلال الهجوم على المستشفى السعودي، وأثناء أعمال العنف الجنسي ضد النساء والفتيات، وكذلك خلال احتجاز على الرجال والشبان.

الإجراءات اللازمة

إن الحرب الدائرة في السودان هي حرب على المدنيين، من بينهم الأطفال. فبدلًا من حمايتهم من ويلات وتداعيات الأعمال القتالية، تعرضهم أطراف النزاع مرارًا لأضرار لا يمكن إصلاحها.

يجب على المجتمع الدولي أن يتجاوز إصدار البيانات التي تعرب عن القلق، ويتخذ خطوات ملموسة لحماية المدنيين، وإنهاء دوامة الإفلات من العقاب التي ينعم بها مرتكبو الفظائع الجماعية في دارفور. ويشمل ذلك استخدام جميع التدابير المتاحة للضغط على القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع للتوصل إلى وقف شامل لإطلاق النار، وتنفيذه في جميع أنحاء البلاد، مصحوبًا بإطار مستدام للأمن والاستقرار وحماية حقوق الإنسان والعدالة والمساءلة على المدى البعيد. كما أنه يتطلب نشر قوة دولية مستقلة ومزودة بما يكفي من الموارد للحماية في السودان. كذلك ينبغي تعزيز المساءلة من خلال الالتزام بتقديم دعم كافٍ لجميع آليات المساءلة القائمة بشأن السودان، بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية، بالإضافة إلى بعثات تقصي الحقائق المدعومة من الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي. ويتعين على الدول أيضًا ممارسة الولاية القضائية على الجرائم التي يشملها القانون الدولي المُرتكبة في السودان، عملًا بمبدأ الولاية القضائية العالمية والولاية القضائية خارج الحدود الوطنية. وينبغي التحقيق مع القادة المشار إليهم في هذا التقرير، وملاحقتهم قضائيًا إذا اقتضى الأمر ذلك.

كما يجب دعم حماية الأطفال على كل مستوى من مستويات الاستجابة، بما في ذلك التمويل الكافي للخدمات التي تتمحور حول الأطفال؛ ويتعين على أطراف النزاع، ولا سيما قوات الدعم السريع، التوقيع بصفة عاجلة على خطة عمل مع الأمم المتحدة بهدف وضع حد للانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال ومنع وقوعها.

يترنح السودان تحت وطأة تقليص التمويل الإنساني التي أدت إلى تفاقم المخاطر الصحية. وفي مؤتمر بشأن السودان عقد في برلين في أبريل/نيسان 2026، أعلنت الدول المشاركة عن تعهدات تمويلية جديدة. ولكن حتى وقت نشر هذا التقرير لم تكن خطة الاحتياجات والاستجابة الإنسانية للسودان لعام 2026 قد حظيت إلا بـ 27% من التمويل اللازم.

ولا تزال المخيمات التي تؤوي المدنيين في البلدان المجاورة هي الأخرى تعاني من نقص الموارد؛ وقد ساهم التقليص في تفاقم الأزمة التي تعانيها مجتمعات فقدت كل شيء، بعدما كابدت ويلات التشريد، والتجويع، والحصار، والعنف المروع. ويجب على جميع الشركاء الدوليين للسودان ضمان وصول المساعدات الكافية للاجئين والنازحين.

أخيرًا، ما كان النزاع المسلح في السودان ليبلغ مداه الحالي وشدته لولا الأطراف الخارجية التي تؤجج سعيره، بسبل من بينها تدفق سيل الأسلحة والعتاد بدون أي عوائق أو قيود. فعلى الرغم من حظر توريد الأسلحة الذي فرضه مجلس الأمن التابع

للأمم المتحدة على منطقة دارفور منذ قرابة عقدين من الزمن، شهدت الآونة الأخيرة تدفق كمية كبيرة من الأسلحة والعتاد العسكري أجنبي الصنع إلى السودان، بما في ذلك دارفور.

يجب على جميع البلدان أن تكف فورًا عن تزويد جميع أطراف النزاع في السودان بالأسلحة والذخائر؛ ويجب عليها بوجه خاص أن تتوقف عن تزويد الإمارات العربية المتحدة - الداعم الرئيسي لقوات الدعم السريع - بأي أسلحة إلى حين أن تلتزم بحظر الأمم المتحدة. ويتعين على مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة كذلك توسيع نطاق حظر الأسلحة القائم الذي يقتصر على دارفور ليشمل سائر أنحاء السودان.

توصيات

إلى قوات الدعم السريع والجماعات المتحالفة معها

- التوصل فورًا إلى وقف شامل لإطلاق النار وتنفيذه في جميع أنحاء البلاد، مصحوبًا بإطار مستدام للأمن والاستقرار وحماية حقوق الإنسان والعدالة والمساءلة على المدى البعيد؛

- بغض النظر عما يُحرز من وقف إطلاق النار، وضع حد فوري لجميع الهجمات على المدنيين والأعيان المدنية، بما في ذلك داخل الفاشر وما حولها، وإنهاء كافة انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان؛

- السماح بوصول المساعدات الإنسانية على نحو آمن، وسريع، ومستدام، وبدون أي عوائق، إلى جميع المدنيين في المناطق الخاضعة لسيطرتكم، بما في ذلك البلدات ومخيمات النازحين داخليًا، وتيسير السبل لذلك؛

- الإفراج الفوري عن جميع المدنيين الذين حُرموا تعسفًا من حريتهم، بما في ذلك من احتُجزوا خلال وبعد الهجمات والاستيلاء على الفاشر؛

- تهيئة الظروف التي تكفل العودة الآمنة والطوعية والمستدامة للنازحين داخليًا؛

- التوقيع على خطة عمل ذات إطار زمني محدد مع الأمم المتحدة لوضع حد لكافة الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، ومنعها، وتنفيذ هذه الخطة على وجه السرعة؛

- وضع حد فوري لتجنيد الأطفال واستخدامهم، وتسريح جميع الأشخاص دون سن الثامنة عشرة من صفوفكم، بالتنسيق مع الجهات المعنية بحماية الطفل؛ وضمان عدم إيداع الأطفال المرتبطين بقوات أو جماعات مسلحة مناوئة في الحجز

العسكري، وإحالتهم على وجه السرعة إلى الجهات المدنية المعنية بحماية الطفل من أجل إعادة تأهيلهم ودمجهم في المجتمع؛

- إصدار تعليمات واضحة لكافة المقاتلين تحت إمرتكم أو سيطرتكم، تحظر الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي ضد النساء والفتيات، والتأكيد علنًا على أن مثل هذا العنف غير مقبول؛

- ضمان الاحترام الكامل لقواعد القانون الدولي الإنساني. وفي حالة ارتكاب انتهاكات لهذه القواعد، لا بد من تنحية المُشتبه في ارتكابهم جرائم حرب أو غيرها من الانتهاكات الجسيمة والجرائم الدولية عن مناصبهم الفعلية، وإحالتهم إلى السلطات المُختصَّة والمستقلة للتحقيق معهم وملاحقتهم قضائيًا في محاكمات عادلة بدون اللجوء إلى عقوبة الإعدام؛ ويشمل ذلك القادة الذين يرد ذكرهم في هذا التقرير، وهم اللواء جدو حمدان أحمد محمد ("أبو شوك")، والمقدم عباس خاطر بخيت، والقائد الفاتح عبد الله إدريس ("أبو لولو").

- إذا كان عباس خاطر بخيت محتجزًا حاليًا لدى قوات الدعم السريع، كما ذُكر لمنظمة العفو الدولية، فيجب على هذه القوات ألا تتخذ من النتائج الواردة في هذا التقرير ذريعة لاتخاذ الإجراءات القضائية الخاصة بها ضده، لا سيما إذا كانت تلك الإجراءات من شأنها أن تؤدي إلى توقيع عقوبة الإعدام، أو غيرها من الانتهاكات للمعايير الدولية للمحاكمة العادلة؛

- التعاون مع جميع الجهود الجارية لتحقيق المساءلة ودعمها، بما في ذلك عمل كل من مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة وآلياته، والبعثة المشتركة للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب بشأن الوضع الحقوقي في السودان، وتيسير سُبل وصولها إلى المناطق الخاضعة لسيطرتكم؛

- التأييد العلني لإرسال قوة للحماية بقيادة الاتحاد الإفريقي إلى السودان، والتعاون الكامل معها، بما في ذلك ضمان وصولها الآمن وغير المقيد إلى المناطق الخاضعة لسيطرتكم.

إلى القوات المسلحة السودانية والجماعات المتحالفة معها

- التوصل فورًا إلى وقف شامل لإطلاق النار وتنفيذه في جميع أنحاء البلاد، مصحوبًا بإطار مستدام للأمن والاستقرار وحماية حقوق الإنسان والعدالة والمساءلة على المدى البعيد؛

- السماح بوصول المساعدات الإنسانية على نحو آمن، وسريع، وبدون أي عوائق أو قيود، إلى جميع المدنيين في المناطق الخاضعة لسيطرتكم، وتيسير سبل ذلك، والامتناع عن فرض قيود إدارية أو سياسية أو غير ذلك من القيود التي تعيق وصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق الخارجة عن سيطرتكم الفعلية؛

- التوقيع على خطة عمل ذات إطار زمني محدد مع الأمم المتحدة لإنهاء ومنع كافة الانتهاكات الجسيمة المرتكبة بحق الأطفال، وتنفيذ هذه الخطة على وجه السرعة؛

- ضمان عدم إيداع الأطفال المرتبطين بقوات أو جماعات مسلحة مناوئة في الحجز العسكري، وإحالتهم على وجه السرعة إلى الجهات المدنية المعنية بحماية الطفل من أجل إعادة تأهيلهم ودمجهم في المجتمع؛

- الحفاظ على جميع الأدلة المحتملة على الانتهاكات، والتعاون الكامل مع جميع الجهود الجارية لتحقيق المساءلة، وتقديم الدعم لها، بما في ذلك عمل كل من مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة وآلياته، والبعثة المشتركة للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب بشأن الوضع الحقوقي في السودان، وتيسير سُبل وصولها إلى المناطق الخاضعة لسيطرتكم، والامتناع عن أي إجراء من شأنه أن يعوق تفويضها؛

- تأييد إرسال قوة للحماية بقيادة الاتحاد الإفريقي إلى السودان، والموافقة عليها، والتعاون معها، بما في ذلك ضمان وصولها الآمن وغير المقيد إلى المناطق الخاضعة لسيطرتكم، والامتناع عن أي إجراء من شأنه أن يعوق تفويضها.

إلى حكومة السودان والسلطات المتحالفة مع القوات المسلحة السودانية

- تيسير الوصول الكامل وغير المقيد إلى إجراءات الأمم المتحدة الخاصة، ومن سبل ذلك الاستجابة على نحو إيجابي لطلب الزيارة العالقة من الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي، والمقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد النساء والفتيات. ويجب على السلطات أيضًا توجيه دعوة إلى الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، والمقرر الخاص المعني بأشكال الرق المعاصرة والاتجار بالأشخاص للقيام بزيارة قُطْرية.

إلى مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي

- ممارسة ضغط سياسي مستمر على قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية، وسائر أطراف النزاع في السودان، لحملها على التوصل فورًا إلى وقف شامل لإطلاق النار، وتنفيذه في جميع أنحاء البلاد، مصحوبًا بإطار مستدام للأمن والاستقرار وحماية حقوق الإنسان والعدالة والمساءلة على المدى البعيد؛ وبغض النظر عما يُحرز من تقدم نحو وقف إطلاق النار، يجب استخدام كل أوراق الضغط المتاحة لحث جميع الأطراف على الوقف الفوري للهجمات على المدنيين والبنية التحتية المدنية، وضمان الوصول الآمن وغير المقيد للمساعدات الإنسانية إلى شمال دارفور، والسعي بصفة عاجلة لتيسير توسيع نطاق التمويل والاستجابة الإنسانيَّيْن على نحو يتناسب مع حجم الاحتياجات المدنية؛

- تماشيًا مع البعثة المشتركة للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب بشأن الوضع الحقوقي في السودان، ونظرًا للخطر المستمر بوجه المدنيين، يجب العمل بصفة عاجلة على إنشاء ونشر قوة للحماية في السودان، ومنحها صلاحية حماية المدنيين ودرء الهجمات عنهم، ومنع الفظائع، وتهيئة الظروف الأمنية الملائمة لتقديم المساعدات الإنسانية، ورصد الهجمات على المدنيين والبنية التحتية المدنية، وإصدار تقارير علنية بشأنها؛ ضمان تزويد قوة الحماية بما يكفي من الموارد والمعدات والدعم للنهوض بمهمتها على نحو فعال، بما في ذلك إتاحة التمويل المنتظم والمستدام؛

- ضمان اشتمال أي آلية للحماية يدعمها الاتحاد الإفريقي على مكونات قوية لرصد حقوق الإنسان، وحماية الأطفال والنوع الاجتماعي، بما في ذلك تدابير للوقاية من العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي، والعنف الجنسي المرتبط بالنزاع، والتصدي له؛

- حشد الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي لتقديم الدعم السياسي والمادي لجهود الحماية المدنية، بما في ذلك الانضمام إلى التحالف الذي أنشئ حديثًا لمنع الفظائع، والاستفادة من الزخم الذي اكتسبه؛

- ضمان توفير الموارد الكافية للبعثة المشتركة للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب بشأن الوضع الحقوقي في السودان، وتمكينها من مواصلة التحقيق في انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في جميع أنحاء السودان، وإصدار التقارير العلنية عنها، بما في ذلك الاستعانة بخبرات متخصصة في العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي، والجرائم ضد الأطفال، وبالتنسيق مع آليات المساءلة ذات الصلة؛

- استخدام كل أوراق الضغط المتاحة لحث السلطات السودانية على منح البعثة المشتركة للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب بشأن الوضع الحقوقي في السودان إمكانية الوصول لإجراء تحقيقاتها داخل البلاد؛

- إدراج حماية الأطفال في السودان على جدول أعماله الرسمي، وطلب إحاطات دورية بشأن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، والمخاطر العامة المتعلقة بحماية الأطفال الناجمة عن النزاع؛

- توظيف المنبر الإفريقي المعني بالأطفال المتضررين من النزاع المسلح ومكتب المبعوث الخاص المعني بالأطفال المتضررين من النزاع المسلح، الذي أنشئ حديثًا، للارتقاء بمستوى المشاركة رفيعة المستوى بهدف إنهاء ومنع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في السودان؛

- حث جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي على احترام وتنفيذ حظر توريد الأسلحة الذي فرضه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على دارفور، ومن سبل ذلك الامتناع عن نقل الأسلحة والذخائر إلى أطراف النزاع، والعمل مع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على توسيع نطاق حظر الأسلحة الذي يقتصر حاليًا على إقليم دارفور ليشمل سائر أنحاء البلاد؛

- ضمان إدماج مستشاري حماية الطفل وخبراتهم في أي آلية من آليات الوساطة أو الرصد أو وقف إطلاق النار التي يقودها الاتحاد الإفريقي بشأن السودان.

إلى اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب

- تجديد تفويض البعثة المشتركة بشأن الوضع الحقوقي في السودان، لتمكينها من الاستمرار في إصدار التقارير العلنية عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في جميع أنحاء السودان، بما في ذلك الاستعانة بخبرات متخصصة في العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي، والجرائم ضد الأطفال، وبالتنسيق مع آليات المساءلة ذات الصلة؛

- تجديد دعوتكم لمفوضية الاتحاد الإفريقي ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي لتنفيذ التوصيات الرئيسية المتعلقة بالمساءلة وحماية المدنيين، الواردة في تقريره الصادر في أكتوبر/تشرين الأول 2025؛

- الاستمرار في حث جميع الأطراف على إنهاء الهجمات على المدنيين، وضمان وصول المساعدات الإنسانية بدون قيود؛

- المطالبة العاجلة بمزيد من التمويل الإنساني لاستجابة شاملة في السودان، وفي مخيمات اللاجئين في تشاد وغيرها من البلدان المجاورة، تشمل خدمات حماية الطفل، والدعم النفسي والاجتماعي، والتعليم، والدعم المقدَّم لمن تعرضوا للعنف الجنسي؛

- متابعة الالتزامات التي قطعتها الوفود السودانية في دورات اللجنة في ما يخص السماح للبعثة المشتركة بشأن الوضع الحقوقي في السودان بدخول البلاد لإجراء تحقيقات داخل السودان؛

- مواصلة التعاون مع البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في السودان التابعة للأمم المتحدة، بناءً على إعلان بانجول المشترك بشأن السودان الصادر في 12 مايو/أيار 2026، وفي إطار خارطة طريق أديس أبابا.

- إلى المنبر الإفريقي المعني بالأطفال المتضررين من النزاع المسلح والمبعوث الخاص للاتحاد الإفريقي المعني بالأطفال المتضررين من النزاع المسلح

- إيلاء الأولوية للسودان في ما تبذلونه من جهود المناصرة، واستخدام منبركم رفيع المستوى للضغط على جميع أطراف النزاع من أجل وقف الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال ومنع وقوعها، والعمل على الإفراج الآمن عن الأطفال المرتبطين بالقوات والجماعات المسلحة، وإعادة دمجهم في المجتمع؛

- تعزيز التنسيق مع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي والجهات المعنية بحماية الطفل لدى الأمم المتحدة بهدف تعزيز الرصد والمساءلة وتعبئة الموارد.

إلى لجنة الخبراء الإفريقية المعنية بحقوق الطفل ورفاهه

- مطالبة جميع أطراف النزاع علنًا بإنهاء الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في السودان ومنع وقوعها، والعمل على الإفراج الآمن عن الأطفال المرتبطين بالقوات والجماعات المسلحة، وإعادة دمجهم في المجتمع؛

- مطالبة مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي بإدراج حماية الأطفال في السودان على جدول أعماله الرسمي، ودعوة اللجنة لتقديم إحاطات منتظمة بشأن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، ومخاطر حماية الطفل الناجمة عن النزاع بوجه عام؛

- التقدم بطلب إلى السلطات السودانية للسماح لكم بدخول السودان لإجراء تحقيقات داخل البلاد بشأن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال.

إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة

- ممارسة ضغط سياسي مستمر على قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية، وسائر أطراف النزاع في السودان، لحملها على التوصل إلى وقف فوري لإطلاق النار وتنفيذه، مصحوبًا بإطار مستدام للأمن والاستقرار وحماية حقوق الإنسان والعدالة والمساءلة على المدى البعيد. وبغض النظر عما يُحرز من تقدم نحو وقف إطلاق النار، يجب استخدام كل أوراق الضغط المتاحة لحث جميع الأطراف على الوقف الفوري للهجمات على المدنيين والبنية التحتية المدنية، وضمان الوصول الآمن وغير المقيد للمساعدات الإنسانية إلى السودان، والسعي بصفة عاجلة لتيسير توسيع نطاق التمويل والاستجابة الإنسانيَّيْن على نحو يتناسب مع حجم الاحتياجات المدنية؛

- ضمان أن تكون أي آلية للرصد تُنشأ في إطار وقف إطلاق النار أو الهدنة، أو أي هدنة إنسانية، أو غيرها من الترتيبات التي يجري التفاوض عليها، مستقلة، ومدعومة بموارد كافية، وقادرة على رصد الانتهاكات والتحقق منها وإصدار تقارير علنية بشأنها؛ ويجب أن تتضمن حضورًا ميدانيًا قويًا، وألا تقتصر على المراقبة السلبية؛

- نظرًا للمخاطر المستمرة التي يواجهها المدنيون، يجب الترخيص بنشر قوة للحماية بقيادة الاتحاد الإفريقي، أو أي قوة دولية أو إقليمية مناسبة للحماية في السودان، وتقديم الدعم لها، ومنحها صلاحية حماية المدنيين، ودرء الهجمات عنهم، ومنع الفظائع، وتيسير الوصول الآمن للمساعدات الإنسانية، ورصد الهجمات على المدنيين والبنية التحتية المدنية، وإصدار تقارير علنية عنها؛ وأي قرار يُتَّخذ للترخيص بذلك يجب أن يكون صادرًا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ويُجيز استخدام جميع الوسائل اللازمة، بما في ذلك القوة، لحماية المدنيين، مع الامتثال الكامل للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني؛ ويجب أن تشتمل قوة الحماية المنشودة على مكونات قوية تتعلق برصد حقوق الإنسان، وحماية الأطفال، والإعاقة، والنوع الاجتماعي، بما في ذلك تدابير الوقاية من العنف الجنسي والتصدي له؛

- المطالبة بإجراء تحقيقات وملاحقات قضائية فورية ومستقلة لمن أشير إليهم في هذا التقرير من القادة وغيرهم من المشتبه فيهم، بما في ذلك استخدام الآليات الدولية والمحلية؛

- فرض عقوبات موجَّهة بموجب نظام العقوبات على السودان، تشمل تجميد الأصول وحظر السفر، على الأفراد الذين تتوفر أدلة موثوقة على ضلوعهم في الانتهاكات الجسيمة الموثَّقة في هذا التقرير، والذين لم تُفرض عقوبات عليهم بعد؛ وينبغي

أن تكون مثل هذه العقوبات ذات إطار زمني محدد، وخاضعة للمراجعة الدورية، ومصحوبة بآلية رصد فعّالة لتقييم الامتثال والأثر والفعالية؛

- الدعوة إلى إرساء ترتيبات فعالة للرصد والتحليل وإصدار التقارير، تماشيًا مع قرار مجلس الأمن رقم 1960 (لسنة 2009)، لضمان الجمع الممنهج للمعلومات بشأن أعمال العنف الجنسي المرتبطة بالنزاع في السودان، وتمكين مجلس الأمن من الاطلاع على آخر المستجدات بشأن أزمة العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي في البلاد، والتصدي لها. إلى جانب ذلك، يجب النظر في تحديث النظام الحالي للعقوبات الذي أقره مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن السودان بحيث يشمل العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي بوصفه معيارًا قائمًا بذاته في قوائم العقوبات.

- مطالبة جميع الدول باحترام حظر الأسلحة الذي فرضه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على دارفور، بالامتناع عن نقل الأسلحة والذخائر إلى أطراف النزاع؛

- توسيع نطاق حظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة، وتطبيقه بحذافيره ليشمل السودان بأكمله، في ضوء التصعيد الملحوظ للعنف، وتداعياته على المدنيين، وضمان توفير الموارد الكافية للجنة الخبراء لإصدار تقاريرها عن عمليات نقل الأسلحة غير المشروعة؛

- تقديم دعم سياسي قوي للتحقيقات الجارية للمحكمة الجنائية الدولية، وحث جميع الدول على التعاون الكامل مع المحكمة، وتزويدها بموارد كافية، وتوسيع نطاق الإحالة المتعلقة بدارفور لتشمل الجرائم المنصوص عليها في القانون الدولي في جميع أنحاء السودان، بما فيها تلك الناجمة عن النزاع الراهن.

إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة

- تجديد ولاية البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في السودان التابعة للأمم المتحدة؛ وضمان توفير الموارد الكافية لها شأنها شأن سائر آليات المساءلة؛ وضمان تمكين البعثة من مواصلة التحقيق في انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في جميع أنحاء السودان، وإصدار تقارير علنية عنها، وحفظ الأدلة على ارتكابها، بحيث يشمل ذلك الاستعانة بخبرات متخصصة في العنف الجنسي، والعنف القائم على النوع الاجتماعي، والجرائم ضد الأطفال، والتنسيق مع آليات المساءلة ذات الصلة.

إلى مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح

- إيلاء الأولوية للسودان بوصفه حالة تستدعي الاهتمام العاجل، وتكثيف المشاركة مع جميع أطراف النزاع لوضع وتنفيذ خطط عمل ذات إطار زمني محدد بهدف وقف الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال ومنع وقوعها، بما في ذلك الإفراج الآمن عن الأطفال المرتبطين بالقوات والجماعات المسلحة، وإعادة دمجهم في المجتمع؛

- حشد الاهتمام السياسي الدولي والموارد اللازمة لجهود حماية الأطفال وإعادة دمجهم في المجتمع، بما في ذلك الدعم النفسي والاجتماعي، ولمّ شمل الأسر، وتيسير سبل الوصول إلى التعليم، والمبادرات المجتمعية لحماية الأطفال المتضررين من النزاع المسلح في السودان.

إلى مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع

- إيلاء الأولوية للسودان بوصفه حالةً تستدعي الاهتمام العاجل من خلال تكثيف المشاركة رفيعة المستوى ضمانًا لتقديم تعهدات ذات إطار زمني محدد بمنع ووقف العنف الجنسي المرتبط بالنزاع؛ وتعزيز الرصد، وإصدار التقارير العلنية؛ والدعوة لإرساء خدمات تتمحور حول الناجيات، ولتحقيق المساءلة تماشيًا مع قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة.

إلى الدول الأطراف في المحكمة الجنائية الدولية

- تقديم ما يكفي من الدعم السياسي والمالي لتمكين التحقيقات والملاحقات القضائية في ما ارتُكب في السودان من جرائم يشملها القانون الدولي؛

- منح الدعم السياسي الكامل لعمل المحكمة الجنائية الدولية، ومعارضة العقوبات المفروضة على المحكمة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، التي تؤثّر على جميع تحقيقات المحكمة، بما في ذلك التحقيقات في دارفور؛ دعوة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إلى نطاق إحالة الوضع في دارفور ليغطي ما ارتُكب في السودان من جرائم يشملها القانون الدولي.

إلى الشركاء الدوليين للسودان

- استخدام كل أوراق الضغط الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية المتاحة لضمان توصل القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع والقوات المتحالفة مع كل منهما إلى وقف شامل لإطلاق النار، وتنفيذه في جميع أنحاء البلاد، مصحوبًا بإطار مستدام للأمن والاستقرار وحماية حقوق الإنسان والعدالة والمساءلة على المدى البعيد. وبغض النظر عما يُحرز من تقدم نحو وقف إطلاق النار، يجب حث جميع أطراف النزاع فورًا على وقف الهجمات على المدنيين والبنية التحتية المدنية، وضمان الوصول الفوري وغير المقيد للمساعدات الإنسانية إلى السودان، بما في ذلك شمال دارفور؛

- إيلاء الأولوية لاتخاذ إجراءات فعّالة لحماية المدنيين، بما في ذلك دعم الجهود الرامية لنشر قوة دولية للحماية في السودان، والانضمام إلى التحالف الذي أنشئ حديثًا لمنع الفظائع، وضمان اتخاذه إجراءات ملموسة تصديًا للانتهاكات المستمرة؛

- دعوة جميع البلدان، بما فيها الإمارات العربية المتحدة، إلى احترام حظر الأسلحة الذي فرضه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على دارفور، وذلك عبر الامتناع عن نقل الأسلحة والذخائر إلى القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع وغيرها من الأطراف الفاعلة؛ بالإضافة إلى ذلك، العمل مع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وغيره على توسيع وتطبيق نظام حظر الأسلحة، المُطبق حاليًا على دارفور، ليشمل سائر أنحاء السودان؛

- تطبيق أي قوانين محلية من شأنها تقييد مبيعات الأسلحة إلى البلدان التي تؤجج النزاع؛

- العمل بصفة عاجلة على زيادة التمويل المخصص لاستجابة إنسانية شاملة في السودان، وكذلك في مخيمات اللاجئين في بلدان الجوار، بما في ذلك الدعم المخصص لحماية الطفل؛ وينبغي أن يشمل ذلك تتبع الأسر ولمّ شملها، وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي، ومنع تجنيد الأطفال والعنف الجنسي وغيرهما من الانتهاكات الجسيمة والتصدي لها، وإعادة دمج الأطفال الذين كانوا مرتبطين سابقًا بالأطراف المسلحة، وتقديم خدمات شاملة للإعاقة ومناسبة للفئات العمرية، وتوفير مسارات آمنة للإبلاغ والإحالة، والتعليم في حالات الطوارئ. ولا بد من اعتبار حماية الطفل ركنًا محوريًا في الاستجابة الإنسانية لا عنصرًا إضافيًا اختياريًا؛

- دعم وتمويل المساعدات الشاملة المتمحورة حول الناجيات اللواتي تعرضن للعنف الجنسي، بما في ذلك الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية الشاملة، والمعالجة السريرية لحالات الاغتصاب، والدعم النفسي والاجتماعي، والمأوى الآمن، ودعم سبل العيش؛ كما ينبغي للشركاء الدوليين تمويل جهود مكافحة الوصمة الاجتماعية، وتقديم دعم مرن للمجموعات التي تقودها الناجيات والمنظمات النسائية المحلية العاملة بصورة مباشرة مع الناجيات؛

- ممارسة الولاية القضائية على الجرائم التي يشملها القانون الدولي المُرتكبة في السودان، عملًا بمبدأ الولاية القضائية العالمية والولاية القضائية خارج الحدود الوطنية، وفتح 'تحقيقات هيكلية' في ما ارتُكب في السودان من جرائم يشملها القانون الدولي؛ وبالتوازي مع ذلك، ينبغي التحقق من عدم تيسر ملاذ آمن في دول ثالثة للمسؤولين عن الانتهاكات الخطيرة في السودان؛

- المطالبة بإجراء تحقيقات وملاحقات قضائية فورية ومستقلة لمن أشير إليهم في هذا التقرير من القادة وغيرهم من المشتبه فيهم، بما يشمل استخدام الآليات الدولية والمحلية؛

- تقديم دعم مالي وسياسي مستدام لآليات المساءلة الثلاث القائمة بشأن السودان، وضمان تزويدها بالموارد الكافية للاضطلاع بولاياتها بفعالية: البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في السودان التابعة للأمم المتحدة، والبعثة المشتركة للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب بشأن الوضع الحقوقي في السودان، والمحكمة الجنائية الدولية؛ ويجب المطالبة بتوسيع اختصاص المحكمة الجنائية الدولية ليشمل الجرائم الدولية المرتكبة في السودان بأسره؛

- ضمان توفير الحماية والدعم لجميع الفارين من السودان، وفتح مسارات آمنة ومنتظمة لهم، والامتناع عن إعادة مواطنين سودانيين إلى السودان أو إلى أي بلد آخر يُحتمل أن يكونوا فيه عُرضةً للإعادة إلى السودان.

إلى الجهات المعنية بحماية الطفل في السودان، بما فيها اليونيسف والشركاء من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية

- توسيع نطاق خدمات حماية الطفل في المناطق عالية الخطورة التي يصعب الوصول إليها، بما في ذلك الدعم النفسي والاجتماعي، وبرامج تتبع الأسر ولمّ شملها وإعادة دمج الأطفال الذين كانوا في السابق مرتبطين بالقوات والجماعات المسلحة؛

- ضمان أن تكون جميع استجابات حماية الطفل شاملة للأطفال ذوي الإعاقة، ومناسبة لمختلف الفئات العمرية، ومتيسرة للأطفال النازحين والمهمّشين؛

- تعزيز آليات الإنذار المبكر والحماية المجتمعية، وضمان إتاحة مسارات آمنة وسرية تتعامل بحس مرهف مع الأطفال وتراعي احتياجاتهم، للإبلاغ عن الانتهاكات المرتكبة ضدهم، وإحالتهم، والتصدي لتلك الانتهاكات، بما في ذلك العنف الجنسي، مع اتخاذ ضمانات للحماية من الوصم والتمييز والانتقام؛

- الدعوة لتيسير وصول المساعدات الإنسانية بصفة مستدامة، وحماية المدنيين، وزيادة التمويل المخصص لبرامج حماية الطفل؛

- دعم استمرارية التعليم من خلال برامج التعلم في حالات الطوارئ، والمساحات التعليمية المؤقتة، والمواد المدرسية، والدعوة لتيسير سبل الوصول الآمن إلى التعليم للأطفال المتضررين من النزاع.

إلى جميع البلدان التي ترسل أسلحة وذخائر وإمدادات أخرى إلى أطراف النزاع

- الوقف الفوري لجميع إمدادات الأسلحة والذخائر إلى كافة أطراف النزاع في السودان، بما في ذلك عمليات توريد أو بيع أو نقل، بطرق مباشرة أو غير مباشرة، الأسلحة والمعدات العسكرية، أو ما يتصل بها من تكنولوجيا، والأجزاء، أو قطع الغيار والمكونات، أو المساعدة التقنية، أو التدريبية، أو المالية، أو غيرها من أشكال المساعدة؛

- يجب على جميع الدول أن تتوقف عن نقل الأسلحة إلى الإمارات العربية المتحدة إلى أن تكفل الأخيرة عدم إعادة تصدير أي منها إلى السودان، أو إلى أي وجهة أخرى مشمولة بالحظر، وإلى حين إجراء تحقيق شامل في جميع انتهاكاتها السابقة لحظر الأسلحة الذي فرضه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وإخضاع مرتكبيها للمساءلة.

منظمة العفو الدولية حركة عالمية لحقوق الإنسان عندما يقع ظلم على أي إنسان فإن الأمر يهمنا جميعاً.

انضم إلى المحادثة

www.facebook.com/AmnestyArabic

@AmnestyAR

اتصل بنا

info@amnesty.org

+44 (0)20 7413 5500

مدينة تحت الحصار، أطفال في مرمى النيران

الجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبتها قوات الدعم السريع في شمال دارفور

بعد مرور أكثر من ثلاث سنوات على النزاع الوحشي في السودان، يوثق هذا التقرير وقائع حصار قوات الدعم السريع لمدينة الفاشر في شمال دارفور، واستيلائها عليها، والجرائم الخطيرة المرتكبة ضد المدنيين داخل المدينة وفي محيطها. استنادًا إلى ثمانية أشهر من التحقيق و247 مقابلة، من بينها مقابلات مع 39 طفلًا، تخلص منظمة العفو الدولية إلى أن قوات الدعم السريع ارتكبت جرائم ضد الإنسانية، بما فيها القتل العمد، والإبادة، والنقل القسري، والسجن، والتعذيب، والاغتصاب، والاستعباد الجنسي، وغير ذلك من أشكال العنف الجنسي والاسترقاق والاضطهاد. وفي منطقة أبو زريقة، يتسق تدمير قوات الدعم السريع لقرى أغلب سكانها من قبيلة الزغاوة مع التطهير العرقي.

يتتبع التقرير الحملة التي شنتها قوات الدعم السريع بدءًا من الهجمات على القرى المحيطة بمدينة الفاشر، مرورًا بحصار المدنيين وتجويعهم، وصولًا إلى عمليات القتل الجماعي، والاغتصاب، والتعذيب، وأخذ الرهائن التي رافقت الاستيلاء على المدينة في أكتوبر/تشرين الأول 2025. ويسلط الضوء على التأثير المدمر على الأطفال، الذين تعرضوا للقتل والإصابة والاغتصاب والاختطاف والتجنيد القسري والاحتجاز واليُتم والنزوح على نطاق واسع.

ويدعو التقرير إلى تحرك دولي عاجل لحماية المدنيين من خلال نشر قوة دولية للحماية، وضمان وصول المساعدات إلى اللاجئين والنازحين، وتعزيز المساءلة، ودعم حماية الطفل، ووقف تدفق الأسلحة إلى أطراف النزاع.

رقم الوثيقة: AFR 54/1116/2026
يوليو/تموز 2026
اللغة: العربية
amnesty.org/ar

منظمة العفو الدولية